أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية
على المشاركة السياسية للمرأة المصرية

إعداد

أ.م.د/ هالة منصور

أستاذ علم الاجتماع بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها

الفصل الأول

تقديم لمشكلة البحث

تأثرت الأسرة – مثلها في ذلك مثل بقية مؤسسات المجتمع – بهذه التغيرات مما دفع المفكرين إلي تأمل التهديدات التي تشكلها أعباء الحضارة علي الأسرة. وذهب المفكرون في هذا الصدد مذاهب شتي تتراوح بين التشاؤم والتفاؤل. فالمتشائمون يذهبون إلي أن الأسرة المعاصرة علي شفا الانهيار لأنها تعيش في مأزق وتتحول بالتدريج إلي مؤسسة تخلو من العاطفة والدفء، بينما يذهب المتفائلون إلي أن الأسرة قد نجحت في أن تتكيف مع التغيرات وأنها تستمر في الوجود صلبة رغم ما حولها من أمواج عاتية.

(عزة سليمان،٢٠٠٤: ٦٦)

والواقع أن هذا الاهتمام بقضية المرأة، والذي تدرج في طموحة عبر عقود عدة سواء في العالم أو في مصر – قد تأثر بأفكار التنمية البشرية والتنمية المستدامة وهي أفكار تذهب – وبحق من وجهة نظرنا إلى أن التنمية لا يمكن لها أن تتم إلا باستخدام كافة الإمكانيات المجتمعية، وان الإنسان (بنوعية من رجل وامرأة) هو أهم هذه الإمكانات، وأنه وسيلة التنمية الأولى، وهدفنا الأول أيضاً . ومن ثم فإنه من العبث أن يستمر الوضع الحالي القائم على تمييز واضح ضد المرأة سواء في دول المركز أو في دول الأطراف .

(هنري عزام ،٢٠٠٢: ٦١)

وتلعب المرأة دوراً أساسياً وجوهرياً في الحياة الأسرية فهي تعد رأس المال البشرى الذي يفوق في أهمية أي شيء آخر . وهى المنظم لحركة الأسرة وفى حالة غيابها لأي سبب لا تستطيع الأسرة أن تعيش بنفس الكفاءة، فأدوار المرأة متعددة في إشباع حاجات الأسرة المادية والنفسية وإنجاب الأطفال وتربيتهم وكذلك العمل داخل المنزل وخارجه .

ويري البعض أن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة أتاحت فرصا متكافئة لكلا الجنسين للعمل في النشاط الاقتصادي المنتج . وقد حرص الاتحاد السوفييتي ، وألمانيا الديمقراطية (الشرقية) والصين علي السير في هذا الاتجاه مجندين أقصي طاقات الرجال والنساء (بل والصبيان) للعمل المنتج في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

ولقد مرت كل تلك المجتمعات وأمثالها في بادئ أمرها بفترة (التعبئة القصوى) ، من أجل تجنيد كل أبناء المجتمع للعمل الاقتصادي المنتج . وقد جعلت الدولة ذلك الهدف هو واجبها الأول . بل تذهب بعض مراجع التنمية إلي القول بأن الهدف الأكبر للقانون الأسري الصيني (قانون الأحوال الشخصية) منذ الخمسينيات وحتى الآن – هو خدمة التنمية الاقتصادية وتعقب كل مظاهر التطفل الأسري بقصد القضاء عليه تماما .

(أحمد ثابت،٢٠٠٣: ٣٤٥)

وتعد المشاركة السياسية في جوهرها إسهام أفراد وجماعات الشعب في الحياة السياسية، وأيضا إسهامهم كمجموعات في عمل جماعي، أو من خلال مؤسسات مجتمعية، أو نقابات مهنية، أو أحزاب سياسية هدفها تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية.

(رغد عبودى بطرس:١٩٩٦، ٢٤)

وللمشاركة السياسية مظاهر عديدة منها : المال، الوقت، بذل الجهد، توافر مهارات قيادية، القدرة على الحوار، وتبادل الرأي، الحضور والتواجد بصفة دائمة. والمشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدئيا يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الاستبدادية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار .

(محمود عبد الفضيل ،٢٠٠١: ٥٦)

ويمكن القول أن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبيراً عن سيادة الشعب .

(Saunders, Peter & Harris, Colin;2004,p214)

وتختلف مستويات المشاركة داخل المجتمع، فهناك النشطاء، المهتمون، الهامشيون، والمتطرفون السياسيون الذين يعملون خارج الأطر الشرعية ويلجأون إلى أسلوب العنف، في حين أن النشطاء يتابعون الأحداث ويساهمون دوماً في صنع القرار ويكون

لديهم فاعلية في المشاركة ويعملون دائماً على متابعتها وتطوير أطرها، أما المهتمون فرغم أنهم أقل أداء من النشطاء إلا أن مشاركتهم فعالة، في حين يتميز الهامشيون بالضعف وعدم الاكتراث والسلبية .

وتختلف أشكال المشاركة السياسية من جانب المواطنين في الدولة، تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية، حيث تتوقف مستوياتها على طبيعة النسق السياسي وتتخذ أشكالها وفقاً لنمطه، لأن كل نسق يتضمن العديد من الأدوار، التي يؤديها الأفراد داخله، كالمواطن الذي يتوقف دوره على الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة، والسياسي المحترف وأعضاء الحزب النشيطين، حيث تنتظم العلاقة بينهم على أساس الترتيب الهرمي في شغل الأدوار، فهي علاقة تنظيمية تتحدد وفقاً لشكل المشاركة ومداها، أي الدور الذي يقوم به المشارك.

(حامد عبد الله ربيع ، ١٩٩٨: ١٧)

وتؤثر الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النسائية في الدولة عادة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى، أو الصحافة ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط المنظمة على مشاركة المرأة سياسيا، كما من خلال شبكات الاتصال غير الرسمية وغير المعلنة، كالجماعات القرابية وجماعات الزملاء والأصدقاء. وقد تمارس مؤسسات المجتمع المدني تأثيرها في الدولة من خلال اللجوء إلى القضاء أو التظاهر والاعتصام والمقاطعة، أو أخيراً –وهو الأسوأ– باللجوء إلى العنف المنظم أو غير المنظم. ولكن المعنى الأكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية، هو قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني الحرّ في اتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أم من خلال اختيار ممثلين لهم يقومون بهذه المهمة. ولا شك في أن العلاقة السوية بين المجتمع والدولة، تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم (غير الحكومية) في اتخاذ القرار. أي إن المشاركة السياسية هي مؤشر تفاعلي لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة. فبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعها، تزداد المشاركة السياسية السلمية المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة، سواء بصفتهم الفردية أم الجماعية، أو من خلال مؤسساتهم الطوعية. **(إسماعيل علي سعد، ١٩٨٧: ٣٦٣)**

وفي هذا الصدد استهدفت **دراسة (نورا طلعت إسماعيل رمضان ، ٢٠٠٤)** التعرف علي دور المنظمات النسائية في القيام بتفعيل المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية . وكذا تحديد علاقة التشريعات بمشاركة المرأة في الناحية الاجتماعية في المجتمع. ورصد معوقات المشاركة الاجتماعية للمرأة في المجتمع المصري. والكشف عن أهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمرأة. وانتهت الدراسة الميدانية إلى أن المجلس القومي للمرأة يلعب دورا بارزا في دفع المشاركة الاجتماعية للمرأة في مصر. وان هناك ثلاث مجالات أساسية يبرز فيها دور التشريع في تحديد مكانة ووضع المرأة وهى (التشريعات التي تنظم الحقوق السياسية، التشريعات التي تنظيم عمل المرأة، بعض قوانين الأحوال الشخصية). كما تنوعت التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع المصري في السنوات الأخيرة من حيث طبيعتها بين تحولات اقتصادية وسياسية وثقافية. وكذلك تنوعت المشكلات التي تواجه المرأة المصرية بين مشكلات ذات منشأ اجتماعي ثقافي وأخرى ذات منشأ اقتصادي.

كما أظهرت **دراسة (ليلى عبد الوارث ، ٢٠٠٦)** أن الحزب السياسي لا يؤدى دور فعال في نشر الوعي السياسي لدى المرأة، وأن البرامج التي يقدمها لا تساعد على تنمية هذا الوعي، خاصة فيما يتعلق بممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية . وعليه استخلصت الدراسة تصور مقترح لتفعيل دور الأحزاب السياسية لدعم مشاركة المرأة سياسيا.

كما بينت نتائج **دراسة (Haseeb, Marwa Mahmoud;2012)** أن النظم الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في تعزيز الحقوق السياسية للمرأة وتمثيلها في البرلمان .وتوصلت الدراسة إلى أن مساواة المرأة في الحقوق وخاصة الحقوق السياسية هي صعبة للغاية في عالم يهيمن عليه الذكور . وسوف يستغرق الكثير من الوقت والجهد ويتطلب الكثير من الناس إلى الانضمام إليها. وعلاوة على ذلك هناك حاجة إلى الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية بشأن الحقوق ودعم المرأة والأعمال ، كما دعت نتائج هذه الدراسة إلى أهمية المساواة بين الجنسين والمدافعات عن حقوق المرأة يجب أن تشارك في حوار السياسات وتصميم السياسات وعمليات الاستعراض .

وبالتالي، فإن عملية التعبئة للقوى الاجتماعية باتجاه المشاركة السياسية والانخراط بالنظام السياسي بكثافة متزايدة، تقتضي ضرورة بناء المؤسسات السياسية اللازمة لاستيعابها، ومن ثم استبعاد إمكانية لجوئها إلى العنف لفرض مشاركتها على النظام السياسي الحاكم، عن طريق القوة وتقويض الاستقرار السياسي.

فالتحديث السياسي، إذاً، يستلزم بالضرورة إجراء تحولات مهمة في مركز، أو مراكز السلطة في المجتمع، ما يعكس درجة المشاركة السياسية والاستيعاب الإيجابي الفعال للقوى السياسية والاجتماعية المنخرطة حديثاً في إدارة شؤون البلاد. إن هذه المشاركة يمكن أن تتم في أطر ومستويات مختلفة، تقوم بدور الآليات المناسبة لرعاية المشاركة الشعبية في العملية السياسية. وهي مشاركة لابد من أن يسبقها بالضرورة زيادة فاعلية المؤسسات والأجهزة السياسية وتخصصها.(**خليل أبو خرمة ، ٢٠٠٨: ٩١)**

وبهذا المعنى تصبح العملية السياسية بمنزلة القاعدة التي تنطلق منها كل ممارسات النظام السياسي، فضلاً عن كونها القاعدة التي تعتمد عليها درجة نجاح النظام السياسي في إنجازه وظائفه المختلفة. ولهذا تختلف العملية السياسية من ناحية تعقيدها ورشدها ودرجة شموليتها وسرعة تواترها وتحركها، من نظام سياسي إلى آخر، وذلك تبعاً لطبيعة النظام وطبيعة وظائفه وحجم العناصر الأساسية الداخلة في دائرة التفاعل لإنجاح العملية السياسية والتأثير في تشكيل نتائجها، الأمر الذي ينعكس تلقائياً على طبيعة القرارات السياسية التي تصدر عنها. ويتأتى هذا الاختلاف من كون العملية السياسية تتطلب توافر عناصر معينة وتتباين الأنظمة السياسية في قدرتها على امتلاكها، حيث ينبغي أن تستكمل في العملية السياسية الشروط الآتي:

(عبد المعطي محمد عساف،١٩٨٧: ٢٧٩)

أ – وجود المؤسسات السياسية الرئيسة وخلق التكامل المؤسسي.

ب– رسوخ التقاليد العملية للعمل السياسي.

ج– تطور أساليب وأدوات العمل المستخدمة.

وتتمايز الأنظمة السياسية بعضها عن بعضها الآخر بطبيعة العملية السياسية الجارية ضمنها. وتعد الشروط المؤسسية للعملية السياسية ذات أهمية قصوى، لكونها معيار التمييز بينها، فعلى قدر امتلاك المؤسسات والتكامل بينها تتوقف درجة ومستوى المشاركة السياسية. فهناك نمطان من العملية السياسية، هما العملية السياسية التي تتم عن طريق التفاعل المؤسسي، والعملية السياسية التي تتم عن طريق المؤسسات السلطوية. مما تقدم يتبين أن المشاركة السياسية في الدولة، تعني أن المجتمع بتكويناته المختلفة، يمتلك القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة، بحياته ومصيره.

(أماني صالح،٢٠٠٧: ٢٥)

ويتراوح تأثير المجتمع المدني على الدولة من حالة إلى أخرى. ففي حده الأقصى يصل تأثير هذا المجتمع إلى عملية صياغة الدولة نفسها، واختيار النظام السياسي، وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغييرها بصورة دورية مقننة .أما في حده الأدنى، فيكون تأثير المجتمع المدني شبه معدوم، ويقتصر الأمر على السخط الصامت، أو لجوء بعض المجموعات المناهضة للنظام إلى العنف والتدمير والاغتيالات، والخروج على قوانين الدولة، وعدم الالتزام بكل ما يصدر عنها، وصولاً إلى الخروج على المجتمع نفسه.

(مجدي فاوى تركس ،٢٠٠٧: ٢٥٤)

وفي إطار هذا تناولت **دراسة (إيمان شادي سيد :٢٠١٢)** الثقافة السياسية ومشاركة المرأة في ريف صعيد مصر وإشكالية التعرف على الثقافة السياسية للمرأة وعلاقتها بمشاركتها في الحياة العامة والسياسية بالأخص في ريف الصعيد المصري ومحاولة البحث عن مدى انعكاس تلك الثقافة على درجة مشاركتها ، وقد كشفت النتائج أن القضايا السياسية تصدرت قائمة القضايا محل اهتمام المبحوثات ويبدو أن للتنشئة الاجتماعية طابعا في صعيد مصر فلا تزال العادات والتقاليد الموروثة وإن أصابها بعض التغيير تضرب بجذورها ويظهر ذلك من التشدد في تربية الأبناء الإناث والتحيز أكثر للذكور.

ويعد دعم مشاركة المرأة أولوية متقدمة على أجندة الاهتمام الوطني والقومي، ويظهر جلياً في الحرص على تفعيل المشاركة السياسية للمرأة بشكل أساسي لترسيخ قيم

المواطنة والانتماء، والتأكيد على أن لا مشاركة سياسية جادة في استبعاد المرأة أو تهميش دورها السياسي . فمبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات بما يتضمنه من الحق في التصويت والمشاركة في العملية السياسية وإدارة شئون الدولة وتنظيمها يعتبر من الحقوق الأساسية للمواطن . إلا أنه من الملاحظ أن المرأة وهى نصف المجتمع لا تزال محرومة إلى حد كبير من هذه الحقوق بالرغم من أن القانون والدستور قد كفل لها حقوقها السياسية في الترشيح للانتخابات والتصويت ودخولها البرلمان، وتولى المناصب القيادية، إلا أن الممارسة الحقيقية للعملية السياسية من قبل المرأة لا تزال هامشية، إلا أن هذا التمثيل السياسي يعتبر رمزياً، وتنطوي عليه سمة العزوف من قبل المرأة سواء في مشاركتها في الترشيح للانتخابات، أو التصويت، أو العمل السياسي، إما لظروف ثقافية، أو اجتماعية، أو سياسية سائدة في المجتمع، أو محددات مجتمعية بعينها مثل : قلة وعى النساء بحقوقهن، وأساليب التنشئة الاجتماعية، والسياسية، وتقاليد المجتمع التي تشجع اعتماد المرأة على الرجل اقتصاديا وتثنى عزيمتها وهامتها في المساهمة في عملية صنع القرار وممارسة حقوقها السياسية . ومن ثم حرمت المرأة من تفعيل دورها في تقرير مصيرها، والدفاع عن مصالحها، وممارسة نفوذها داخل المجتمع، والمقصود في هذا المقام بالمشاركة السياسية للمرأة ليس فقط الترشيح للانتخابات والتصويت، أو تولى منصب سياسي، أو قيادي، ولكن يشمل الفعل الاجتماعي للمرأة في منظمات المجتمع المدني .

(شادية قناوي ،٢٠٠٥: ٩٢)

وتعمقت **دراسة (هناء الجوهري ،٢٠٠٠)** في دراسة المشاركات في الحياة العامة من سبع دول عربية، وخرجت بمجموعة من الدروس المستفادة من تجربتهن في الحياة العامة مثل : ضرورة تسلح المرأة بالوعي، والعلم، والخبرة، واتساع الأفق المعرفي، والموضوعية، والالتزام، وتقديم القدوة في احترام المال العام، وعدم التكسب من الموقع، وأن نجاح المرأة في المشاركة تتطلب اتصالها بالهيئات والمنظمات الخاصة بالمرأة والطفل لتساعدها في تبنى هذه القضايا، كما تساعدها في تنظيم عملها داخل المجالس النيابية .

وقد أضافت **دراسة (مديحه أحمد عبادة ،٢٠٠٠)** أن من الخصائص الاجتماعية للمرأة المشاركة في الأنشطة السياسية : ارتفاع المستوى التعليمي لها، والتنشئة الاجتماعية على أساس المشاركة.

في حين هدفت **دراسة هندن توماس (henden,Thomasa;2003)** إلى التعرف على اتجاهات وممارسات المرأة لقيم وأفكار الديمقراطية لفترة ما بعد الشيوعية، واعتمدت الدراسة على الأسلوب والكيفي وأجريت الدراسة على عدد (٢٥٠٠) سيدة وقد توصلت الدراسة إلى النتائج إلى أن السيدات لديهن حرص للمشاركة السياسية الفعالة في الحياة السياسية، وأن لديهن ميل للمشاركة في الحياة العامة.

والمشاركة السياسية للمرأة تشكل المظهر الرئيسي للنظام الديمقراطي، غير أن توسيع نطاقها دون التوسع بعملية المؤسسة السياسية يحمل معه تهديداً خطيراً للاستقرار السياسي. ولاشك في أن عملية التعبئة الاجتماعية تعمل على رفع درجات الميل نحو المشاركة السياسية لدى القوى الاجتماعية، وتدفع بها باتجاه النظام السياسي من أجل التأثير فيه والحصول على مكانة أكبر في تطوره، ومن ثم على دور أوسع في الحياة السياسية، ما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، إذا ما عجز النظام عن استيعاب هذه القوى من خلال المؤسسات السياسية القائمة، أو تباطأ في بناء المؤسسات الجديدة. وعليه، فإن درجات المشاركة السياسية ترتبط بطبيعة البني السياسية للأنظمة المعينة، ومدى ملاءمتها للنشاطات السياسية للمواطنين، ومدى انفتاحها على مساهمتهم الفعلية في العملية السياسية،أو بتعبير آخر بمدى توافر المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب النشاطات السياسية للمواطنين ، وفي المحصلة، فإن المشاركة السياسية إجراء نظامي يسمح به الهيكل السياسي للنظام القائم وهو أمر يختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر. وستكون لنا وقفة أخرى لدراسة وتحليل أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي وأبعادها المختلفة.**(إسماعيل سراج الدين ،٢٠٠٨: ٢٧)**

وفي هذا الإطار بينت دراسة **(يوسف خليفة ، ٢٠٠٣)** أهمية المشاركة السياسية للمرأة في إحداث التنمية الشاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

في حين أوصت **دراسة (مصطفى عوض ومحمد الشرقاوي،٢٠٠١)** على أهمية التثقيف السياسي للمرأة، والتوعية بحقوقها السياسية، وكيفية ممارستها، والحفاظ عليها، وتنشيط العمل التطوعي السياسي، مع اقترانه بحوافز مادية ومعنوية، وإعداد كوادر نسائية شابة مدربة على العمل السياسي.

كما أوضحت **نتائج دراسة كفين ألبرت (Kefen Albert; 2009)** أن انتهاء الحكم الملكي كان له أثر إيجابي في عودة جماهير مجتمع البحث إلى المشاركة السياسية والاقتصادية. كما أبرزت نفس النتائج للدراسة أن التعليم هو من أهم العوامل التي تؤثر على المشاركة السياسية. وتبين من هذه الدراسة أن القهر السياسي الموجود في الدول النامية هو من أهم المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة واعتبرتها الدراسة من الفئات المهشمة ثقافيا وسياسيا.

وللمشاركة السياسية مستويات عديدة منها :المستوى الأول : ويقصد به العملية السياسية على مستوى المجتمع ككل متمثلة في مجلس الشعب ومجلس الشورى . المستوى الثاني : ويقصد به العملية السياسية على مستوى المجتمع المحلى متمثلة في المجالس المحلية المنتخبة على مستوى المحافظة، المدينة، القرية،..الخ ، وأيضا هناك ما يسمى بالمستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي، ومستوى فردى ومستوى جماعي.

(علياء شكري وآخرون ،٢٠٠١: ٥٤)

كما يمكن تقسيم المشاركين إلى : المنخرطين في العملية السياسة ، والمؤثرين في السياسة وصانعي السياسات والقرارات – المساندين، أو الناخبين، وهم الذين يشاركون في الانتخابات والاستفتاءات العامة .وتتوقف صور المشاركة السياسية على : درجة تطور المجتمع سياسياً واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ويظهر ذلك جلياً في المقارنة بين المشاركة السياسية في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية .

(إسماعيل سراج الدين ،٢٠٠٨: ٣٣)

وتجدر الإشارة إلى أن مهما تعددت مستويات المشاركة والتصنيفات المختلفة للمشاركة السياسية نجد أنها ضرورية وهامة في جميع الأنظمة حتى لو اختلف مفهومها من نظام لآخر، ففي **النظم الشمولية** تضمن المساندة والتأييد للنظام، أو الحزب في البلاد التي تسمح بوجود الأحزاب، وبالتالي التأييد والمساندة الحكومية وما تطرحه من سياسات، وبرامج، وفى **النظم الديمقراطية** توسع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع واتخاذ القرار . والحقيقة التي

تسلم بها كل الأنظمة السياسية المعاصرة هي حقيقة ضرورة تزايد فرص المشاركة السياسية، وذلك في الدول المتقدمة والنامية على السواء.

(سيد أبو ضيف،٢٠٠٢: ٢٥٥)

وبالتحليل الواقعي للمشاركة السياسية للمرأة فهو يأخذ اتجاهين أساسيين هما : **الاتجاه الأول :** ويرى أن دور المرأة يتمحور حول الأسرة، ويرفض مشاركتها السياسية سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، والبعض منهم يبالغ في رفض خروج المرأة للعمل ومشاركتها في الحياة العامة، ويعتبره تهديد للأسرة، وخروج عن القواعد الدينية،إلا أن هناك من يرى من أصحاب هذا الاتجاه فى إمكانية الجمع بين رعاية المرأة لأسرتها، ومشاركتها في الحياة العامة، والحياة السياسية، ويؤكد أن التزام المرأة الديني لا يتعارض مع دورها في تنمية المجتمع .**أما الاتجاه الثاني :** فيؤمن بأهمية دور المرأة، وضرورة مشاركتها في الحياة السياسية، والاقتصادية جنبا إلى جنب مع دورها الأسرى.

(سلوى شعراوي جمعة ،٢٠٠٥: ٨٨٢)

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المرأة إنسان قادر على العمل والإبداع، وتحمل المسئولية، ويرجعوا تخلف المجتمعات لانعدام حرية المرأة وجهلها وأنه لا مجال لتقدم المجتمع، وتجاوز التخلف إلا بقيام المرأة بدورها كاملا، وفتح الأبواب أمام المرأة فى التعليم، والتدريب، والعمل. **(سامية الساعاتي،٢٠٠٠: ٢٤١)**

وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن المشاركة السياسية لها تأثيرات إيجابية على شخصية المرأة منها: (كفاح حداد،٢٠٠١: ١٣٤)

- زيادة الوعي السياسي للمرأة وتشجيعها على المشاركة السياسية يساعدها فى تسليط الضوء على قضاياها المصيرية، وعلى متطلبات الواقع المجتمعي المعاصر، وعلى الدور الذى يجب أن تقوم به .
- تحقيق الذات وبناء الشخصية الإيجابية ويدعم الشعور بالقوة والاعتزاز بالمبدأ ويخلص المرأة من الشعور بالضعف والتدني أمام الرجل .

- الاستفادة الحقيقية من الوقت فمهما كانت مسئوليات المرأة، فالعمل السياسي يجعلها تعظم وقتها وتمنح نفسها أوقات تمارس فيها حياتها العامة ومشاركتها السياسية والاجتماعية .
- تأصيل إحساس المرأة بأنها عضو فاعل في المجتمع من خلال اشتراكها في إصلاح الأوضاع غير المرغوب فيها . وعليه فإن إدماج المرأة فى عملية اتخاذ القرار يضمن الوصول إلى قرارات تعكس احتياجات الأسرة والمجتمع معاً .
- وصول المرأة لمراكز السلطة وصنع القرار سوف يعزز من قدرتها ليس فقط على المساهمة في إعادة صياغة، وترتيب أولويات الدولة، والمجتمع بما يسمح بإدماج أولوياتها، ووضعها في ترتيب متقدم ضمانا لاتخاذ قرارات فيها، ولكنه سوف يعزز أيضا من مساهمتها في تصميم البدائل، والخيارات المطروحة، والمفاضلة بينها، والتي هي أساس عملية اتخاذ القرار .

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة للممارسة هذا الدور، ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع . **(منى ذو الفقار، ٢٠٠٠: ٧٧)**

وعلى الرغم من المكاسب المثيرة والرائعة التي تحققت للمرأة العربية مؤخراً، فإنه لا يزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تفعيل مشاركة حقيقية للنساء في الوطن العربي، بحيث لم يصبح الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ترفاً أو بحث عن حقوق على النمط الغربي، وإنما هو ضرورة ملحة يجب أن يتعامل معها مختلف المؤسسات من حكومة وإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، فلا تزال المشاركة السياسية للمرأة تحبو وأمامها الكثير لتصل إلى المشاركة الحقيقية والفعلية في صنع القرار، وهذه المشاركة هي التي ستكفل لباقي نساء الوطن الحصول على حقوقهن لأن هناك من يطالب بها ويبحث عنها .وقد حققت تقدماً أكثر من معظم دول الخليج من حيث تحسين وضع المرأة وتأمين المساواة بين الجنسين . وتحصل النساء، بوجه عام على أجر متساو مع أجر الرجل في الوظائف المتماثلة في القطاعين العام والخاص، وقد ازداد حضور المرأة في سوق العمل باطراد في العقد الأخير، ويفترض أن يستمر في التزايد مستقبلا.

(سعد الدين إبراهيم، ٢٠٠٤: ١٤٨)

ويُظهر السياق التاريخي للكتابات والحركات المرافقة عن تمكين النساء من نيل حقوق المواطنة الكاملة سياسيا وقانونيا على قدم المساواة مع الرجال عدداً من الحقائق المشتركة، أهمها الحقيقة القائلة : بأن توسيع حيز المشاركة الديمقراطية لا يمكن أن يتم من دون التأكيد بأن المرأة مواطنة كاملة تمارس حقوقها الديمقراطية، والنظم السياسية التي تغيب فيها الديمقراطية المبنية على المشاركة الفعالة لمختلف قطاعات المجتمع عادة ما تضع عراقيل تحول دون المشاركة السياسية للمرأة. **(أحمد ثابت،٢٠٠٣: ٣٤٣)**

ومن هذه الحقائق أيضا : أن قضايا المرأة لا تكون أبداً بمعزل عن قضايا وتحديات المجتمع بأسره، وأن تعزيز مكانتها في مشاركة سياسية جادة لا يتنافى مطلقا ولا يتعارض مع تقدير دورها الرئيسي في رعاية الأسرة وتنشئة الأبناء، فإذا كانت المرأة هي نصف المجتمع بحق، فإن مشاركتها السياسية تصبح ضرورية في الوقت نفسه . و دخول المرأة دائرة صنع القرار على كافة مستوياته مؤشر جيد لاستعداد المجتمع بأكمله للتعامل مع المستقبل ومع المتغيرات الدولية. **(عزة سليمان،٢٠٠٤: ٦٦)**

وتأكيداً لما سبق فإن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، والذي أكد على ضرورة تمكين المرأة سياسيا، لتحقيق الحرية والارتقاء بمستواها اجتماعيا وسياسيا أشار إلى الضعف الشديد في مستوى تمكين المرأة في المنطقة العربية، وجاء ترتيبها في المرتبة قبل الأخيرة.**(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي unpd:٢٠٠٢، ٢٦)**

واستكمالا لما سبق فإن تدنى المشاركة السياسية للمرأة ليس نتيجة لقصور في التشريعات والقوانين المنظمة لها بقدر ما هو خلل ثقافي" مستوي التعليم"، وتاريخي، ومجتمعي دعمه قلة الوعي، وعدم الفهم الصحيح لبعض مجريات الأمور السياسية، بما يؤثر على اتجاهات المرأة نحو العمل السياسي بشكل عام .

حيث أوضحت نتائج **دراسة (سمير عبد الوهاب وعبد العزيز صفر، ٢٠٠٢)** مدى مساهمة التعليم في زيادة فاعلية المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وأوصت بصياغة رؤية ثقافية لتحرير المرأة من خلال منظومة تتضافر فيها كل القوى والمؤسسات التي تجمع بين أجهزة التعليم والتثقيف والإعلام، والبحث العلمي.

كما أوصت **دراسة (همت حسن عبد المجيد،٢٠٠١)** على ألا تعتمد قضايا المشاركة السياسية للمرأة على موسمية التناول في شكل حملات مكثفة في فترة معينة، ولكن أن يعتمد ذلك على التخطيط العلمي، وأن تستخدم كافة الوسائل لخلق وعى جماهيري بأهمية مشاركة المرأة سياسيا.

كما استهدفت **دراسة (هايدى حسام الدين حسن،٢٠٠٣)** التعرف على العلاقة بين التعليم والمهنة، الدخل كمحددات اجتماعية قد تشكل حجم وأنماط مشاركة المرأة في العمل السياسي. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة إيجابية معنوية بين المستوى التعليمي للمرأة ومشاركتها السياسية. كذلك وجود علاقة معنوية بين المستوى المهني لصاحب القرار والمشاركة السياسية للمرأة. ووجود علاقة غير معنوية بين المستوى المهني للمرأة ومشاركتها السياسية. كما أبرزت نفس نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية معنوية بين متوسط الدخل الشهري للأسرة والمشاركة السياسية للمرأة.

ويعد عزوف المرأة عن المشاركة السياسية هو جزء من عزوف المجتمع ككل، فالمناخ السياسي بصفة عامة يدفع إلى الشعور بالاغتراب، وعدم القدرة على التأثير في صنع القرار . **(سلوى شعراوي جمعة،٢٠٠٠، ٤٩)**

بالإضافة إلى شعور المرأة بأن المجتمع والسلطة فيه لا يشعران بها ولا يعنيهما أمرها، وأنه لا قيمة لها في هذا المجتمع، ومن ثم تفقد الدافعية للمشاركة الفعالة . ومما لاشك فيه أن الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية وحرية الفكر وإبداء الرأي يخلق أوضاعاً اجتماعية وسياسية مضطربة، ويغذى الصراع والعنف داخل المجتمعات والشعوب، فأساس الحرية والعدل والسلام هو احترام حقوق الإنسان وإعطائه الحق في تقرير مصيره واتخاذ القرار.

(High Commissioner For Human Rights;2002, 315)

وفى هذا الإطار فقد أظهرت نتائج **دراسة (محمد منيف ، ٢٠٠٠)** أن هناك قبل ضعيف ومتحفظ حول خوض المرأة للانتخابات ودخولها إلى البرلمان ومشاركتها في التشريع

وأضافت نتائج **دراسة (عطيات أحمد إبراهيم ،٢٠٠١)** إلى النتائج السابقة أن من ضمن المعوقات : إن المرأة ذاتها ترى أن المشاركة غير ضرورية، مع عدم وجود الوقت الكافي لدى المرأة العاملة للمشاركة السياسية .

وقدمت **دراسة (نادية قاسم ،٢٠٠١)** مجموعة من المعوقات التي تحول دون المشاركة النسائية في الوطن العربي منها : الأمية، والتمييز لصالح الذكور، والافتقار إلى الهياكل السياسية، واقترحت استخدام إستراتيجية التعليم وتطوير جودته مع تفعيل دور الجمعيات الأهلية في هذا المجال .

كما كشفت نتائج **دراسة (نادية عبد العزيز،٢٠٠٥)** انخفاض اتجاهات المرأة العاملة نحو أنشطة المشاركة السياسية وعدم التفكير في الترشيح للمجالس المحلية أو التصويت في الانتخابات، وطرحت الدراسة تصور مقترح لاستخدام النموذج المعرفي السلوكي لتنمية اتجاهات المرأة العاملة نحو المشاركة السياسية.

كما أبرزت نتائج **دراسة (هيلة المكيمى ،٢٠١٠)** بأن المرأة تواجه عدد من التحديات في مرحلة ما بعد حيازة المقاعد البرلمانية وهى كيفية المحافظة عليها وتبنى قضايا في غاية الأهمية مثل : قضايا الأسرة والطفل والتعليم وحقوق المرأة المتزوجة وغير ذلك.

وكان وضع المرأة قبل الثورة كانت دائما تعانى التهميش والعنف قبل قيام ثورة يناير حتى أن النظام كان يستخدم ملف المرأة لتجميل وجهه أمام العالم، واستخدمت حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية ستار لتواجدها في الصورة وفي الخارج لتمرير مشروع عمرها (التوريث) الأمر الذي سمح لها بكل تأكيد من التوغل في القضايا السياسية سواء كان داخل الحزب الوطني أو حتى داخل الحكومة بوجود عدد من السيدات أصحاب الحقائب الوزارية المهمة ذات الطبيعة الجماهيرية أو الدولية للمساهمة بشكل كبير في مشروع التوريث فنجد مثلا وزارة التعاون الدولي والوزيرة فايزة أبو النجا والمجلس القومي للمرأة وجمعية سوزان مبارك للسلام ومكتبة الإسكندرية وغيرها من العلاقات الدولية والتمويل وأيضا نري الوزيرة عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة والصلة الكبيرة بينها وبين النقابات العمالية التي كان يراهن عليها النظام السابق في الإمساك بمفاصل البلاد لأن النقابات العمالية هي أكبر تنظيم عمالي في مصر مما يسمح بخروج الآلاف للتأييد أو لعمل

إضرابات في الوقت الذي يختاره الأمن الذراع الأقوى للنظام السابق. **(تقرير حالة المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ، www.anhri.net/wp)**

كل هذا كان قبل الثورة في الوقت الذي كان لزاما علي مجلس الشعب السابق تمرير بعض القوانين التي تسهل مشروع التوريث حلم سوزان مبارك جاءت قضية تزوير الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠م ونظام الكوتة الذي تم إقراره تحت ستار تمكين المرأة المصرية في الحياة السياسية ووصلت بالفعل ٦٤ سيدة ليست لهمن علاقة بالحياة السياسية ولا بالقضايا المهمة للمرأة من التعليم والحماية الاقتصادية والتمكين السياسي بل كانوا أوراق تتحرك لمصالح النظام الغاشم الذي طالما ما كان يهاجم المنظمات الحقوقية التي تعمل علي تمكين المرأة في الريف من المضايقات الأمنية والإدارية من رفض مشروعات وعدم السماح بتنفيذ الأنشطة وتخويف المواطنات في الريف بالتهديد لأزواجهم أو في أولادهم وكانت المنظمات دائما ما تتهم بالعمالة والخيانة لتفرغها من مضمونها ، وقد اقتصرت المشاركة السياسية للمرأة قبل ثورة يناير ٢٠١١ م،على تمثيل رمزي في بعض المناصب الإدارية العليا معظم الوقت كانت في وزارة الشئون أو التأمينات الاجتماعية. أو عبر تمثيل برلماني محدود جداً، حيث تلجأ بعض حكومات الدول النامية لمثل هذه الحلول الرمزية لمواجهة ما تفرضه عليها المنظمات الدولية من ضغوط.

ومع أن المرأة المصرية سجلت تاريخا زاخرا بالمشاركة السياسية في النصف الأول من القرن العشرين، حيث أسست مجموعة من النساء المصريات أول تنظيم غير حكومي للخدمات (الرابطة الفكرية للنساء المصريات). وفى عام ١٩٤٢م تم تأسيس أول حزب سياسي للمرأة تحت اسم الحزب النسائي المصري، كما تكون الإتحاد النسائي المصري في عام ١٩٧٤م. أيضا حازت المصريات على حق الترشيح والتصويت بشكل نهائي في الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦م، وقد تأكد لها كامل حقوقها المدنية والسياسية بموجب الدستور الدائم لعام ١٩٧١م. كما أن العام ٢٠٠٩ فقد شهِد تعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب ليقضي بتخصيص أربعة وستين مقعد للمرأة بمجلس الشعب ولمدة فصلين تشريعيين فقط كوسيلة لدعم الدور البرلماني للمرأة ومشاركتها السياسية الفاعلة مما يعكس دورها الإيجابي في جميع المجالات الخارجية بشان المرأة.

(سلوى شعراوي جمعة، ٢٠٠٠: ١٥٤)

إلا أن هذه المسيرة الطويلة من النضال النسوى نحو المساواة الإنسانية أو النصوص الدستورية والقانونية الساعية إلى ذات الهدف لم تلعب دوراً إيجابيا في تحسن واقع المرأة المصرية التي دخلت القرن الحادي والعشرين وأوضاعها بشكل عام تزداد تراجعا. والمفارقة الجديرة بالملاحظة هنا أنه رغم تدنى نسب المشاركة للمرأة قبل الثورة فإن نسب قيدها في الجداول الانتخابية كان في ارتفاع مستمر حيث تم توظيف الأصوات النسائية تحت مظلة ظروف الفقر والجهل للمرأة خصوصا في الأرياف والمناطق النائية، وقد تضاعفت نسب النساء المقيدات في جداول الانتخابات فنلاحظ تضاعف نسبة النساء نحو مرتين خلال الفترة(١٩٨٦-٢٠٠٠) فقفزت من ١٨%عام ١٩٨٦إلي ٣٥% عام ٢٠٠٠م، ثم إلي٣٨% عام ٢٠٠٥م، واستمرت زيادة نسب المقيدات في جداول الانتخابات إلي ٤٠% مقابل٦٠% للرجال عام٢٠٠٧.م.

(المجلس القومي للمرأة،٢٠١٢)

وفيما يتعلق بعدد الناخبات ارتفع من ٢٠.٦%عام ١٩٧٥م إلي حوالي٢٩% في عام ١٩٨٩، ووصل عام ٢٠٠٣م إلي ٣٧.٩% ووفقًا لبيانات وزارة الداخلية المصرية، فإن نسبة النساء المقيدات في جداول الناخبين ٣٩.٩% من مجموع الناخبين المسجلين في جداول الانتخابات. ولكن المشاركة السياسية التي نقصدها هنا هي ضمان إدماج المرأة في عملية التنمية بكافة جوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية من أجل صياغة متكاملة وشاملة لمستقبل مصر، وهو ما يعني ضمان حق المرأة في المشاركة المباشرة في كافة الأطر السياسية والاجتماعية كالأحزاب والجمعيات والنقابات والاتحادات، فضلا عن مشاركتها الفعالة في مراكز صنع القرار المختلفة. **(ناهد المنشاوي،٢٠٠٩: ١٢٤)**

من ذلك نري أن هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي حالت دون تفعيل مشاركة حقيقية للمرأة قبل الثورة .بحيث لم يصبح الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ترفاً أو بحثاً عن حقوق علي النمط الغربي، وإنما هو ضرورة ملحة يجب أن تتعامل معها مختلف المؤسسات من حكومة وإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، حيث ظلت المشاركة السياسية قبل الثورة تنمو وأمامها الكثير من العقبات لتصل إلي المشاركة الحقيقية والفعلية في صنع القرار، وهذه المشاركة التي ستكفل لبقاء نساء الوطن الحصول علي

حقوقهن لأن هناك من يطالب بها ويبحث عنها . في هذا السياق تشغل قضايا تفعيل المشاركة السياسية للمرأة حيزا كبيراً على أجندات الإصلاح والتغيير بعد الثورة سواء كانت خارجية أو داخلية. فقضية المرأة لم تعد شأنا داخليا للمجتمعات، بل غدت أحد مكونات مؤشرات التنمية البشرية حول العالم، كما أن الاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق المرأة قد أعطت لمطالب الناشطين الحقوقيين قوة القانون الدولي، فيما يعد تهميش المرأة في عمليات التنمية بمجالاتها المختلفة نمطاً من أنماط هدر الإمكانية والطاقات الإنتاجية كما أننا نأمل أن يكون وضع المرأة قد تغير إلي الأفضل عقب ثورة يناير المجيدة.**(دعم المشاركة السياسية للمرأة:www.sis.gov.eg/Ar/Templates)**

وتري الباحثة أن ثورة ٢٥ يناير كشفت عن وجه جديد للمرأة المصرية لم يعتده مجتمعنا من قبل ثورة ١٩١٩م، وكان مفاجئاً بكل المقاييس للعالم الغربي الذي سيطر عليه الاعتقاد بأن المرأة المصرية هي ظل الرجل، حيث وقفت حواء المصرية الثائرة جنباً إلي جنب مع الرجل في ساحة ميدان التحرير تطالب بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتتدد بالفساد والقمع والظلم وتتلقي نفس الضربات الموجعة وتنال الشهادة في سبيل الوطن . خرجت النساء المصريات لأول مرة عام ١٩١٩م لمناصرة سعد زغلول..وهذا المشهد تكرر عندما خرجت المرأة للمرة الثانية لتقف بجانب الرجل في ثورة شعبية سلمية خالصة هي ثورة يناير ٢٠١١م، حيث ارتفعت أصوات الرجال والنساء، الفتيات والشباب، المسلمين والمسيحيين،الكبار والصغار في هذه الثورة التي طالبت بالحصول علي الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية ورفع الظلم والحرمان عن كاهل الشعب المصري، ومحاكمة الفاسدين وإسقاط نظام فاسد بائد لم يورث المصريين غير الظلم والقهر، ورغم هول ما قد تعرض له الثوار ..لم تخش المرأة من أن تناضل بجانب الرجل . كما يرجح البعض بأن المرأة هي التي أشعلت فتيل الثورة عندما دعت إحدى الفتيات علي مواقع الإنترنت بأنها ستذهب إلي ميدان التحرير يوم ٢٥ يناير بحثاً عن الحرية والكرامة وطلباً للتغيير بدون خوف أو تردد رغم أنها تعلم ما ينتظرها من رجال الأمن.

كما تعددت الأسباب والدوافع التي دفعت المرأة للمشاركة في الثورة منها شعور المرأة بالقهر والاستعباد والحرمان والفقر والظلم الاجتماعي .كما أن الكثيرات من النساء

انتقدن وبشدة نظام الكوتة الذي طبق في مجلس الشعب ٢٠١٠ م، ووصفوه بالفاشل الذي يهدر كرامة المرأة مؤكدين أن المرأة التي تريد كرسياً تحت قبة البرلمان عليها أن تفعل دورها السياسي، ومن هذا المنطلق يجب علي المرأة أن تستعيد مكانتها وأن يدرك المجتمع دور المرأة السياسي.

وفي هذا الإطار استنتجت **دراسة (Squires & Jones : 2001)** أن أفضل النظم الانتخابية للمرأة هي نظام التمثيل النسبي والدوائر متعددة النواب، والقوائم الحزبية، واستخدام نظام " الكوتة " لتخصيص فرص مشاركة أكبر للنساء.

كما أن المرأة المصرية شجعت أولادها علي الخروج إلي المظاهرات من أجل البحث عن الحقوق المسلوبة من النظام السابق، فدور الأمهات في البيوت لا يقل أهمية عن دور الفتيات اللاتي شاركن في التظاهرات والإعتصامات.والشيء الذي أبهر العالم وجعله ينظر بعين الاعتبار والفخر للثورة المصرية هو أنة طوال مدة التظاهرات والإعتصامات لم تحدث أي حالة تحرش واحدة ضد أي متظاهرة، لأن الشباب أدرك أنه بدون مشاركة المرأة سيفقد المجتمع نصف طاقته. كما ظهر جلياً دور القيادات النسائية في الثورة في المدافعة عن حقوق المرأة والفلاحين تعتلي منصة ميدان التحرير ، فقد لعبت المرأة المصرية دورا بارزاً وحيويا وتاريخيا في أنجاح ثورة ٢٥ يناير المجيدة ، فكانت مساوية للرجل في كل ما أنجز نحو الثورة ، وكانت مشاركة مع الرجل مشاركة فعلية منذ اللحظات الأولى لاندلاع الثورة ، وهذا الكلام حتى لا نبخسها حقها ، وإحقاقا للحق ، وهى كانت مساعدة ، هامة بهامة وساعد بساعد بجوار الرجل في ساحة ميدان التحرير ، كما علا صوتها مطالبة برحيل الطغاة عن حكم مصر معرضة نفسها للموت ، وكان صوتها أعلا من صوت أجراس الكنائس وأصوات المآذن من فوق المساجد.

(المرأة والانتخابات:www.mowatinat.org/articles/index.php)

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية هي رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة علي مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلي ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة، بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها

المجتمع. كما أن مفهوم المشاركة السياسية يلعب دوراُ مهماُ، في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح، كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، وفي إطار ما يعرف "بالتنمية المستدامة " للمجتمعات،خاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم الإرثية علي مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية.

(ليلي الخواجة، ٢٠٠٠: ٥٤١)

وتعني المشاركة السياسية ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً،منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً،سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي،فعالاً أم غير فعال . ويمكن القول أن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتها واليات اشتغالهما، وتحديد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدي توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماُ رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة . ويمكن القول أن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي يعترف بها المجتمع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبراً عن سيادة الشعب . وهناك من يقصد بالمشاركة "تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم وفي صناعة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر،أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي".ويرى البعض إلى أنها "نشاط اختياري يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستوي المحلي والقومي سواء كان ذلك النشاط ناجحاً أو غير ناجح،منظماً أو غير منظم، مستمر أو مؤقتاً . هذه المشاركة قيمة في حد ذاتها وشرط لعمل الديمقراطية . وحسب رأي أكاديمي أخر تعد المشاركة السياسية مساهمة المواطنين في أنشطة سياسية متدرجة ومتنوعة ما بين التصويت إلي توجيه وصياغة سياسة الحكومة،أي مشاركة الفرد في صور متعددة من النظام السياسي .هذه الصور والأنماط تشمل. تقلد منصب سياسي أو

إداري،السعي نحو منصب سياسي أو إداري، العضوية النشطة في التنظيم السياسي(الحزب مثلاً)،العضوية العادية في التنظيم السياسي، العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي،العضوية العادية في التنظيم شبه السياسي،المشاركة في اجتماعات السياسة العامة،المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية،التصويت.

(نازلي الشربيني،٢٠٠٠: ٢٩)

ومما تقدم فإن السبيل المؤكد لممارسة الديمقراطية هو دعم مشاركة جميع فئات المجتمع وفى مقدمتها المرأة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة البحث والتنقيب عن كل مما من شأنه التأثير في مشاركة المرأة في العملية السياسية، وتحليل هذه الأسباب، والخروج بمؤشرات واستراتيجيات تكون سبيلا للوصول إلى مشاركة سياسية حقيقية وانتخابات نيابية ممثلة في مصر تكون أكثر مصداقية ودافعة على التطور ونحو الديمقراطية .

وتعتبر المشاركة السياسية للمرأة أحد مقاييس التحضر السائدة في كثير من المجتمعات، وذلك لأن هذه الظاهرة – المشاركة السياسية – تعتبر ظاهرة حضارية بمعنى الكلمة .

ومما سبق وما تم عرضه من دراسات سابقة وكتابات ومؤلفات علمية يتضح ان نضال المرأة وحصولها على حريتها لم يكتمل بعد، ذلك لأن حرية المرأة في المجال السياسي مرتبطة بحريتها بوجه عام، وإلى الآن لم تحصل المرأة على حقوقها كاملة في أي مجتمع . ومن هذا تحدد مشكلة البحث في تساؤل مؤداه : ما اثر التغيرات الاجتماعية والثقافية على المشاركة السياسية للمرأة المصرية؟ ، وما أسباب ودوافع المرأة نحو المشاركة السياسية؟ ، وما المعوقات ، والمتطلبات التي تراها المرأة المصرية لحفز مشاركتها سياسيا؟

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المشاركة السياسية تلك التي تعنى بالدرجة الأولى مساهمة المواطنين في العملية السياسية التي تجري في إطار النظام السياسي. وتنطلق هذه المقاربة من الربط الجدلي بين المشاركة السياسية والعملية السياسية، ولاسيما عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، لكون القرارات السياسية تمثل المحور والناتج النهائي لأي عملية سياسية، سواء كان موضوعها يتعلق بقانون أو بإجراء أو بسياسة محددة. **(عبد المنعم المشّاط،٢٠٠٥: ٣٣٣)**

وترى الباحثة أن المشاركة السياسية ما هي إلا جزء من أجزاء المشاركة التي تقوم بها المرأة في مجالات الحياة الأخرى، وأن القيم والتقاليد والتنظيم الاجتماعي جميعاً تعتبر من الأسباب التي تمنع المرأة من المشاركة في السياسة، ذلك كأن تحرير المرأة ومباشرتها حقوقها السياسية إنما هي مسألة تقررها الظروف والعلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي تحكم المجتمع، وغنى عن البيان أن هذا المفهوم يجعل تحرير المرأة مسألة لا تخصها وحدها بقدر ما تخص المجتمع ككل وليست المرأة إلا جزءاً من الكل، ولذلك لا بد من ربط تحرير المجتمع برمته من كل ألوان الاضطهاد والاستغلال أي بالثورة الاجتماعية .وقد تأخذ **المشاركة السياسية مجموعة من الإجراءات العملية** منها :**(سيد أبو ضيف،٢٠٠٢: ١٥٥)**

- التصويت في انتخابات المجالس المنتخبة .
- انتماء وعضوية أحد الأحزاب السياسية .
- الإسهام في اتخاذ وصنع القرارات السياسية .
- مناقشة الأمور أو الإجراءات السياسية في لقاءات أو مؤتمرات عامة .
- الإسهام في رسم السياسة العامة للمجتمع من خلال تقلد المناصب القيادية .
- إنتاج وتوزيع المعارف السياسية من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة.

- الاغتراب السياسي الذي يعبر عن الشعور بعدم فاعلية العمل السياسي وفشله في تحقيق رغبات الجمهور العام .
- العزوف وهو الأعراض عن الموقف السياسي، وعدم الاشتراك فيه، والامتناع عنه .
- المظاهرات السلمية التي تعبر عن رفض قرار، أو موقف سياسي معين .
- الاعتصام شكل من أشكال التعبير عن رفض قرار، أو موقف سياسي .

وللمشاركة السياسية دوافعها ومنها ما يتصل بالمجتمع ككل ومنها ما يتصل باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية، ومن الدوافع العامة للمشاركة السياسية :

(بلقيس أحمد منصور،٢٠٠٤: ٦٦)

١ – الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من قبل كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه كما تستوجب مشاركة الجماهير وبفاعلية في الحياة العامة من خلال التعبير عن الآراء والأفكار والرغبات فيما يتعلق باتخاذ القرارات والقوانين والسياسات والبرامج السياسية والتي تتخذ استجابة لاحتياجات المواطنين .

٢ – حب العمل والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع وتحسين مستويات الخدمة فيه من خلال العمل في المجالات المختلفة التي تستهدف تحسين وجه الحياة .

٣ – تقلد الأفراد دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم ويشعرهم بأهمية دورهم وانعكاساته على دعم مسيرة التنمية .

٤ – الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته بغية تحقيق نوع من التكامل والتفاعل بين هذه الفئات بما يحقق المصالح المشتركة بهذه الفئات والمصالح.

٥ – الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة، حيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات والعكس صحيح، وأن الذين يهتمون بالمشكلات العامة هم أكثر الناس رضاء عن المجتمع .

٦ – عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الأسرة أو المدرسة أو النادي أو المؤسسات الدينية أو التطوعية أو الأحزاب ووسائل الاتصال وغيرها، والتي تنمى في الفرد قيمة المشاركة وتجعل منه مواطناً شاركاً .

٧ – توافر الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن والآمان والمناخ الديمقراطي السليم وسيادة القانون وحرية التفكير والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع .

وتعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات والأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة. وتتمثل أهميتها وضرورتها باحتواء التشنجات التي تتولد من عملية التعبئة والتحولات الاجتماعية المرافقة لإجراءات التحديث السياسي والتنمية السياسية والاقتصادية. وهو ما يجعل منها عملية شاملة، بمعنى أنها عملية متعددة الأبعاد. فلا تنحصر أبعادها في حجم الضغط السياسي عن رغبة القوى الاجتماعية المتعددة الساعية إليها وإنما في مدى استجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوى ونطاق مشاركتها، ومن ثم في القدرات المؤسسية للنظم اللازمة لاستيعاب هذه القوى وحفظ الاستقرار السياسي وإدامته أيضاً . وحسب رأي عدد كبير من الباحثين، فإن المشاركة السياسية تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي، وحسب رأي عدد كبير من الباحثين، فإن المشاركة السياسية تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي، غير أن توسيع نطاقها دون التوسع بعملية المؤسسة السياسية يحمل معه تهديداً خطيراً للاستقرار السياسي. ولاشك في أن عملية التعبئة الاجتماعية تعمل على رفع درجات الميل نحو المشاركة السياسية لدى القوى الاجتماعية، وتدفع بها باتجاه النظام السياسي من أجل التأثير فيه والحصول على مكانة أكبر في تطوره، ومن ثم على دور أوسع في الحياة السياسية، ما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، إذا ما عجز النظام عن استيعاب هذه القوى من خلال المؤسسات السياسية القائمة، أو تباطأ في بناء المؤسسات لجديدة. فالاستقرار السياسي يرتكز على التناسب بين عمليتي المشاركة السياسية من جهة، والمؤسسة السياسة من جهة ثانية. فلا يمكن ضمان الاستقرار السياسي إلا إذا تطورت المؤسسات السياسية بصورة تواكب التوسع السريع في المشاركة السياسية من أجل استيعاب القوى الاجتماعية، التي باتت تهتم بالحياة السياسية وتشارك فيها، كي يستمر

الاستقرار السياسي، الذي كان سائداً قبل قدوم هذه القوى إلى ساحة العمل السياسي ودخولها في إطار النظام السياسي. **(سعد الدين إبراهيم، ٢٠٠٠: ١٨٥)**

ومن خصائص المشاركة السياسية:

الفعل:- بمعني الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف معين.

التطوع:- بمعني أن تتم جهود المواطنين طواعية وشعورهم بدافع المسؤولية الجماعية تجاه القضايا التي تهم مجتمعها

الاختيار:-تغليب المصلحة العامة ودعمها، في حالة تعارضها مع المصلحة الخاصة.

كما تمر المشاركة السياسية بمراحل ودرجات مختلفة:

-تبدأ بالاهتمام بالشأن العام أو السياسي.

-تتطور إلي الانخراط السياسي.

-تتحول إلي القيام بنشاط سياسي. **وتنتهي هذه المراحل بقرار أن تشارك المرأة في الحياة السياسية بأحد وجهين هما :-**

الترشح في الانتخابات: حيث تقرر خوض معترك الحياة السياسية بنفسها والعمل من داخل المطبخ السياسي.

أو التصويت:وهنا تحدد أن يكون لها صوت ودور في تحديد من يمثلها حتى يدافع عن حقوقها ويعبر عن مشكلاتها واهتماماتها . ونضيف بالقول أن الممارسة الفعلية لأي مستوي للمشاركة السياسية يتطلب اقتناعا بجدوى ولأهمية المشاركة إلي جانب أن يتسم الفرد بالمسؤولية والالتزام واحترام الواجب ، ومن ثم فإن تنمية المشاركة السياسية تتطلب توفير الظروف الاجتماعية والثقافية والتربوية التي تكسب الفرد ثقافة سياسية مشاركة.

وحين تتوفر الظروف الملائمة من حيث النوع والكم تكون مشاركة المرأة ذات فعالية أفضل، بمعنى إذا كثرت وتنوعت المنبهات السياسية المنبعثة من مصادر متعددة مثل : وسائل

الإعلام والحملات الانتخابية وغيرها، ازداد عمق المشاركة والعكس صحيح، وبالضرورة يقترن بالاهتمام السياسي، **ويتحدد هذا الاهتمام بمجموعة من العوامل المختلفة منها :**

(عبد الله البهنساوى ،٢٠٠٨: ٤١٤)

1. غياب فلسفة الديمقراطية التي تقوم عليها أي مشاركة منظمة والتي تمنح بدورها الحريات السياسية والاقتصادية للمواطنين .
2. ضعف إيمان الأجهزة الرسمية بأهمية المشاركة السياسية وغموض النصوص القانونية المتعلقة بها .
3. سيطرة الأجهزة البيروقراطية، بحيث يحول دون مشاركة الأفراد في ظل غياب التوجه الديمقراطي، إضافة إلى المركزية الشديدة التي تسيطر عليه .
4. غياب حافز المشاركة لدى الأفراد وشيوع مفهوم " اللامبالاة "، إضافة إلى وجود أغلبية محرومة من المعلومات التي تمكنهم من المشاركة بفعالية .
5. ارتباط المشاركة بحدث أو ظرف موضوعي مرحلي مر به المجتمع، وبانتهاء الحدث تتحسر ممارسة المشاركة، وتأخذ طابع شكلي مفرغ من المضمون الحقيقي.

وفي هذا الإطار فان هناك عدد من التحديات التي تواجه المرأة بعد الثورة علي مستوي الممارسة والتشريع وذلك بسبب الموروثات الثقافية الراسخة في أذهان الكثيرين والتي توقف المرأة عن مسيرتها وتبعدها عن أداء دورها كشريك في تنمية مجتمع له نفس حقوق الرجل وعليه نفس الواجبات،وأيضاً تبعدها عن المشاركة السياسية , **ويمكن القول أن هناك معوقات عامة تؤثر علي فرص مشاركة المرأة بشكل عام منها علي سبيل المثال ما يلي:**

(إسماعيل سراج الدين ،٢٠٠٨: ٢٧)

1- النظام الانتخابي وتأثيره علي المشاركة الانتخابية للمرأة ، حيث أن نظام الانتخابات المتبع في مصر يؤثر بشكل واضح علي مستوي المشاركة السياسية للمرأة.

2- الثقافة السائدة والنظرة السلبية لعمل المرأة بالسياسة :التي تكرس التفرقة بين الشأن العام والشأن الخاص وترسخ قلب دور المرأة ليقتصر علي العمل الخاص المتعلق

بـأمور إدارة شـئون المنـزل وتربيـة الأولاد بينمـا تنظـر إلـي إدارة الـشؤون العامـة كاختصاص أصيل للرجل، لا يجب أن يتم التعدي عليه أو المساس به.

3- ارتفاع نسبة الأمية :تعد من أكبر المشكلات التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وخاصة أن أمية النساء أكبر حجماً وأشد خطراً وأبعد أثراً. لتأثيرها السلبي علي الأسرة والأطفال.

4- الافتقار إلي القدر اللازم من الثقافة المؤهلة للمشاركة في أنشطة المجتمع، وعدم الوعي بالحقوق والواجبات في هذا المجال .

5- التأثيرات السلبية للقيم والعادات المتراكمة التي أدت إلي عدم حصول المرأة علي وضعها الذي تستحقه ..وقد تتأثر المرأة نفسها سلبياً بهذه القيم والعادات .

6- النظرة السائدة للمرأة في الريف التي تجعلها أقل قدراً من الرجل في الحصول علي حقها في التعليم .إلي جانب حجم العبء الملقي علي عاتقها.ومع أن نسبة قيد النساء في جداول الانتخابات مرتفعة إلا أنها ليست من منطلق الحرص علي مشاركتها وإنما من منطلق استغلال أصواتهن والتي تمثل كتلة انتخابية كبيرة في تدعيم المرشح الذي تم اختياره من قبل العائلة أو القرية ضد مرشح أخر .

7- عدم تحمس الأحزاب والقوي السياسية لترشيح النساء علي قوائمها .وأن معظم الأحزاب لا تقدر دور المرأة وإمكانياتها في العمل العام، وتبني المفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية للمرأة . ويتضح موقف الأحزاب ليس فقط من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشح للانتخابات بل وعلي المستوي القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسياً، فقد أكتفت الأحزاب بتكوين لجان للمرأة وكان الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية، إلا أن الواقع يعكس عزل العضوية النسائية وتحجيم وتهميش دورهن داخل الحزب للتأثر بالثقافة المجتمعية أكثر من الأفكار التقدمية .

8- كما أن هناك عوامل اقتصادية تعوق / تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية ..حيث تؤثر التحولات الاقتصادية في المجتمع علي المرأة بصورة أكبر من الرجل،

فالمرأة لا تتمتع باستقلالية اقتصادية،لذا فإن الفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أهم العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام .

9- هذا بالإضافة إلي غياب الوعي لدي المرأة نفسها ..حيث لا تعطي المرأة صوتها للمرشحات السيدات وذلك لعدم وعي السيدات بأهمية أن تمثلهن ممن تنوب عنهن.

وفي هذا السياق استهدفت **دراسة(Tamara Jacka, Sally Sargeson; 2015)** قياس مشاركة المرأة في انتخابات الحكم الذاتي بأحدي قري الصين. حيث أوضحت نتائج الدراسة أن المرأة لا يزال تمثيلها في الهيئات الحكم الذاتي بالقرية منخفضا، وان تطلعاتهم السياسية وشعورهن بالتمكين يبقي محدود. وهناك مجموعة واسعة من العوامل المساهمة في هذا الوضع. بشكل عام منها أن المرأة تتمتع بمستوى أقل بكثير من التعليم ، كما تعتمد العائلات اقتصاديا على الأعضاء الذكور من. كما تشيع الصور النمطية للمرأة على أنها أقل كفاءة ، وتلعب المؤسسات دورا هاما في ضعف دور المرأة، مثل الاحتيال والمخالفات في الانتخابات، وعدم اهتمام الحكومة في تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية، وعدم قدرة المنظمات النسائية التي ترعاها الدولة للتأثير على الحكم المحلي، كلها عوامل تساهم في نقص تمثيل ومشاركة النساء بقدر كاف .

ثانيا : أهمية الدراسة :

1- تزيد الدراسة الحالية أهمية من محاولة تحليل ورصد مشاركة المرأة سياسيا ، خاصة بعد تغير وضع المرأة بعد الثورات العربية ، والتي كانت دائما تعانى التهميش ، حتى أن النظام كان يستخدم ملف المرأة لتجميل وجهه أمام العالم، واستخدمت حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية ستار لتواجدها في الصورة وفي الخارج لتمرير مشاريع لم تكن المرأة هي المستفيد منها .

2- تأتى أيضاً أهمية الدراسة في كونها تلقى الضوء على المتغيرات الاجتماعية والسياسية التي أثرت في دوافع المرأة نحو المشاركة السياسية ، باعتبارها الأسباب لمدى قابليتها للمشاركة، والوقوف على الأسباب والقيود التي تقف خلف العزوف

عن المشاركة في الحياة السياسية، وتؤدى بالمرأة أن تصل إلى حالة الشك والاغتراب عن الحياة السياسية، وبالتالي تصبح مشاركتها سلبية.

3- تزيد أهمية الدراسة الحالية من رصد مجموعة من الدراسات والأفكار النظرية التي تحدد أبعاد ومتغيرات مشاركة المرأة في السياسة ، كما تلقي الضوء علي الآثار المترتبة علي عدم المشاركة.

4- التأكيد على أهمية دور المرأة العاملة في الحياة العامة، وضرورة مشاركتها في الحياة السياسية جنبا إلى جنب، مع دورها الأسرى والاجتماعي . إذا ما علمنا أن المشاركة السياسية للمرأة قد حددت في : نسب المقيدات في الجداول الانتخابية (٤١%) ، والرجل (٥٩ %)، كذلك نسبة مشاركة المرأة بالمجالس المحلية (٥%) ، كما كانت نسبة المرأة بوظائف الإدارة العليا بالقطاع الحكومي (٣١.٢%) ، في حين أن نسبة المرأة بدرجة وزير فأعلى بالقطاع الحكومي (٣.٦%) ، وان نسبة المرأة بدرجة نائب وزير بالقطاع الحكومي (٢٠١٠/٢٠١١) ٠.٦ % ، كذلك العلم بان نسبة المرأة بدرجة مدير عام بالقطاع الحكومي (٢٠١٠/٢٠١١) ٣٢.٧ % ، كما أن نسبة المرأة كعضوه بالسلك الدبلوماسي والقنصلي (١٩.١%) ، كما كانت عضوه بالنقابات المهنية (٣١%) ، وان نسبة النساء حاملات درجة الدكتوراه للعاملين بالهيئات البحثية التابعة لوزارة البحث العلمي (٥٢.%) ، الأمر الذي يقتضي ضرورة دراسة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لمشاركة المرأة سياسيا .

ثالثا : أهداف الدراسة :

ووفقاً لهذا السياق من العرض لأهمية تناول إشكالية البحث يمكن حصر أهدافها على النحو التالي :

١ –الكشف بوجه عام عن الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية لدي المرأة المصرية .

٢ – تحدد اثر المتغيرات الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية .

٣ – تحدد اثر المتغيرات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية .

٤– ما المعوقات التي تؤثر في المشاركة السياسية للمرأة المصرية ؟

٥- تحديد متطلبات حفز المرأة المصرية للمشاركة السياسية.

رابعا : تساؤلات الدراسة :

١ – ما الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية لدي المرأة المصرية ؟

٢ – ما اثر المتغيرات الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية ؟

٣ – ما اثر المتغيرات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية ؟

٤- ما المعوقات التي تؤثر في المشاركة السياسية للمرأة المصرية ؟

٥- ما متطلبات حفز المرأة المصرية للمشاركة السياسية ؟

الفصل الثالث

مفاهيم البحث

١- مفهوم التغير الاجتماعي: **Social Change**

يُعَد مفهوم التغير من السمات، التي لازمت الإنسانية، منذ فجر نشأتها حتى وقتنا الحاضر؛ حتى إنه أصبح إحدى السنن المسلَّم بها، وحقيقة من حقائق المجتمع الإنساني؛ إذ لا يُغْفَل وجود مجتمع ساكن تماماً، مهما كانت درجة بدائيته أو تخلفه. ولذا، فإن الباحث المتعمق في دراسة المجتمع، يلاحظ، مثلاً، كيف تتغير القِيم من عصر إلى عصر، ومن مجتمع إلى آخر؛ بل في المجتمع الواحد نفسه. ومصداق ذلك خروج المرأة إلى ميدان العمل، والذي كان يُعَدّ، حتى عهد قريب، خروجاً عما هو مألوف؛ أمّا الآن، فأصبح أمراً طبيعياً ومألوفاً. ولم يقتصر التغير على النواحي الاجتماعية فقط، وإنما تعداها، بوضوح وسرعة، إلى أساليب الإنتاج، مثل حلول الوسائل التكنولوجية الحديثة، في معظم مجالات العمل، محل الأيدي العاملة.

وصار من اليسير الآن الحديث عن مفهوم التغيير، فالتغيير لا يبتعد عن التغير في شئ إلا من جهة المعني فإذا كان التغير آلية لاشعورية جمعية يقوم بها المجتمع لحفظ ذاته وحمايتها مما يتعرض له من تهديد أو خطر يمس بنيته الاجتماعية، أو الاخلاقبة، أو القيمة.... أو غير ذلك، كلها أو بعضها، فإن التغيير هو الفاعلية الرامية إلي إحداث تغير محدد في البنية الاجتماعية أو جانب منها أو أكثر، بهذا المعني التغيير أليه شعورية، إرادية يق ورائها فاعل ما، داخلي أو خارجي، يريد أن يغير في المجتمع أمرا ما، سلوكا، عادة، قيمة، نمطاً.....أو غير ذلك وهو يريد إحداث هذا التغيير لأمر يريده هو، ولذلك ليس من الضروري أن يكون التغيير متجهاً نحو الإيجاب دائماً أو نحو الصواب، فقد كون إرادة المغير إحداث خلل ما، أو كريس سلوك أو معتقد أو قيمة تخدم مصالحة وحسب بغض النظر عما يمكن أن تقدمه للمجتمع من فائدة أو خير علي المدى القريب والبعيد.

(مصطفى جمال الدين ،٢٠٠٩ :٣٨)

ويعرف التغير في اللغة : كما جاء في لسان العرب " تغير الشيء عن حاله: تحول. وغَيَّرَهُ : حولَّه وبدَّله، كأنه جعله غير ما كان . وفي التنزيل العزيز :**(ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم).**(الأنفال / ٥٣) قال ثعلب: **حتى يبدلوا ما أمرهم الله**...إلى أن قال : وغِيَر الدهر : أحواله المتغيرة .

(شائم الهمزانى، ١٩٩٠ :٦٠)

كما عرفه **(احمد عبد الله)** بأنه تلك العملية المستمرة والتي تمتد علي فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية . **(أحمد عبد الله،٢٠٠٥ :٩٨)**

وعرف التغير الاجتماعي بأنه التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي الذي يتضمنها البناء الاجتماعي في مده معينه من الزمن." **(أحمد حسيب، ٢٠٠٠ :٧٨)**

كما حدد**(احمد زايد) التغير الاجتماعي** "بأنه كافه أشكال التحول الجزئية أو الكلية التي تطرأ على البناء الاجتماعي الثقافي لمجتمع من المجتمعات يحدث عبر سلسله متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن،ويكون لها نتائج بعيده المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي. **(أحمد زايد، ٢٠٠٠ :١٥)**

ويعرف **التغير الاجتماعي**" بأنه كل تغير يحدث بشكل تلقائي ويؤثر في مسارات الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع،وهو ما يتم عادة نتيجة عوامل عديدة أهمها ما يتعلق بالتأثيرات الخارجية على المجتمع كالحروب العالمية التي تؤثر على كل المجتمعات المعاصرة أو تطورات النظام العالمي في جوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية مثل العولمة. **(محمد حسين محمد،٢٠٠١: ١٨)**

ويشير **مفهوم التغير الاجتماعي Social Change** إلى التحولات، التي تطرأ على بناء أيّ مجتمع، خلال مدى زمني معين، ما يعني وجود قوى اجتماعية، تسهم في حدوث التغير، في اتجاه معين، وبدرجات متفاوتة الشدة. وهو قد يطاول بناء المجتمع بأسْره، كما هو الحال في الثورات، كما قد ينحصر في نظام اجتماعي معين، كالأسْرة والسياسة والدين.

(إيمان شادي سيد ،٢٠١٢: ٢٢)

كما يري (أحمد حسنى إبراهيم،٢٠٠٤ :٦٨) بأنه : هو محصلة التفاعل التلقائي لظروف واعتبارات مختلفة ترتبط بنظام اجتماعي أو بنظم اجتماعية معينة قائمة في المجتمع ويكون للتغير الاجتماعي جانبان أساسيان هما: جانب بنائي هيكلي، وجانب وظيفي. **وان من مظاهر التغير الاجتماعي:**

- التعليم والمستوى الصحي والمعيشي وجودتها.
- مساهمة المرأة في المجتمع ومؤسسات الدولة.
- الهجرة من الريف للمدينة.
- تحول الأسرة من ممتدة لنووية.
- ظهور قيم وعادات اجتماعية جديدة مثل ترشيد الاستهلاك وعادة احتفالات الزواج في الفنادق والصالات.

وتعرف الباحثة التغير الاجتماعي إجرائيا في هذه الدراسة بأنه " كل ما يطرأ على البناء الاجتماعي في فترة زمنية ، محدث بذلك تغيرات سواء كانت ايجابية أو سلبيه في الاتجاهات والنظم والأعراف والقيم والعادات والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع فيما يتعلق بمشاركة المرأة سياسيا ، وذلك بهدف مواكبه التغير وإيجاد الوسائل والبدائل المناسبة والمقبولة داخل المجتمع للتكيف معه. ويظهر هذا من خلال مجموع متغير التغيرات الثقافية وعلاقتها بالمشاركة السياسية للمرأة المصرية على مجوع أبعاد الاستبيان ككل .

٢- مفهوم التغير الثقافي: **Cultural change**

يحدد التغير الثقافي بأنه عبارة عن التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، بما في ذالك الفنون والعلوم والفلسفة والتكنيك،كما يشمل صور وقوانين التغير الاجتماعي نفسه .(**نهى محمد فهمي،٢٠٠٤: ١٥٤)**

كما يصطلح التغير الثقافي بأنه عملية تحويل شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها فهو تغير نوعي أساسا ، وإذا كان النمو الثقافي عمليه ادخار مستمر ومحدود فأن التغير الثقافي ثروة مفاجئه ثروة تحملها ثوره. (**أحمد عبد الله،٢٠٠٥ :١٠٠**)

التغير الثقافي عملية تحلل وتفكك يتولد عنها كثير من العلل والانتكاسات التي هي الثمن الاجتماعي، والتغير الثقافي يقوم على الحركة المفاجئة السريعة، ويعتمد على رأس المال الأجنبي لو جاز لنا التعبير أي ينجم عن الاتصال الخارجي مع الثقافات الأخرى، والتغير الثقافي ينتج بصورة أساسية عن الاختراع أو التجديد سواء كان اختراعا مادياً أو اجتماعيا كظهور الديانات والفلسفات والقوانين الاجتماعية (**الرشدان،١٩٩٨: ١٢٢**).

أن موضوع التغير الثقافي ومادته هو الثقافة التي هي أساس الحياة الاجتماعية نفسها ،فالتغير الثقافي يتم في صوره المختلفة في ظاهره معينه نتيجة لعوامل معينه ثم تعود هذه الظاهرة فتأثر بدورها على مختلف السمات والأنماط الثقافية تأثيرات مختلفة سواء كانت تأثيرات ماديه أو أخلاقية أو علميه الخ . بمعني أن أي تغير في أي فرع من فروع الثقافة يؤثر في الفرع الأخر .(**جابر عصفور ،٢٠٠٨: ٥٥**)

كما تحدد بأنها تحول في النسيج الكلي والمعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والقيم وأساليب التفكير والعمل وأنماط السلوك وكل ما يبنى عليها من تجديدات وابتكارات أو وسائل في حياة المجتمع مما ينشأ في ظله كل عضو من أعضائه وما يأتي من الماضي ويتم الأخذ به أو تطويره في ضوء ظروف الحياة والخبرة "، وهي باختصار تعني ذلك الجزء من البيئة الذي صنعه الإنسان بنفسه بخبراته وتجاربه

والأمر الذي يجب أن ندركه ونقدر أثره وأهميته هو أن التغير الثقافي في حقيقة الأمر ، تغير أنساني ، فالثقافة حين تتغير إنما تعمل على تغير الإنسان الذي يستعملها ، فموضوع التغير الثقافي هو إلى جانب الثقافة هو الإنسان نفسه ،وخير مثال على ذالك أن هنود أمريكا الشمالية في منطقه السهول الحضارية قضوا حياتهم جيلا بعد جيل مزارعين مسالمين يمارسون الحضارة الزراعية لقرون طوال وما لبثوا أن رجعوا مقاتلين مغيرين بعد أن اقتنوا الخيل واستعملوها وادخلوها في نشاطهم فتغيرت نتيجة لذالك طريقه حياتهم وطبيعة

سلوكهم ،فالتغير شفه من صفات الثقافة وخاصية من خصائصها وهذا التغير يؤدي إلى تغير الإنسان نفسه.

ويعرف التغير الثقافي بأنه التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة. **(سناء بدوى سيد،٢٠٠٠: ٤٥)**

ويعرف التغير الثقافي بأنه العملية التي يتحول بمقتضاها وبدرجة متفاوتة من السرعة في النظام القائم في المجتمع وتنظيمه ومعتقداته ومعارفه وأدوات العمل فيه وأهداف المستهلكين.

(سعدية محمد خالد،٢٠٠٤: ٢٨)

كما يعرف أيضا بأنه هو التغيرات والتحولات التي تطرأ علي النظم الاجتماعية ووظائفها وتظهر عملية التغير الثقافي بشكل واضح في معرفتنا لمكونات الثقافة. التغير الاجتماعي يعتبر جزءا من التغير الثقافي أو جانبا منه فحسب. **(سمير إبراهيم حسن ،٢٠٠٧: ٥٩)**

وتعرف الباحثة التغير الثقافي إجرائيا في هذه الدراسة بأنه مجموع الدرجات التي تحصل عليها عينة البحث من بُعد" التغير الثقافي" مقارنة بمجموع أبعاد استبيان لمشاركة السياسية للمرأة المصرية .

٣ – مفهوم المشاركة السياسية: **Political Participation** :

تعد المشاركة عملية مكتسبة يعيها الفرد أثناء حياته، وتتوقف أنشطتها على مدى توفر القدرة، والدافعية، وكذلك الفرص المتاحة أمام الفرد من خلال المجتمع ومنظماته المختلفة .

يُعَّد مفهوم **المشاركة participation** أحد المفاهيم التي حَظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين في مختلف العلوم الاجتماعية، ويرجع الفضل في ذلك إلي أن المفهوم يَحتل أهمية كبيرة في عدد من العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية أو والعلوم الاقتصادية. لذلك سوف تعرض الباحثة بعض التعريفات التي قدمها باحثون في علم الاجتماع فيما يلي:-

يمكن تعريف المشاركة بوجه عام بأنها المساهمة أو التعاون في أي وجه من وجوه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتشمل الأنشطة السياسية واشتراك المواطن في مناقشة الأمور العامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق اختيار من يُمثله، وهي تلك العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لدية الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف. **(عبد الهادي الجوهري،١٩٨٤: ١٠)**

وينظر البعض إليها بأنها أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشئون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلى أو قومي. **(هناء حسنى محمد النابلسي،٢٠١٠: ١٢١)**

كما اعتبرها" **روس" Ross** إتاحة الفرصة لسكان المجتمع للإسهام أو المشاركة في تحديد الأهداف العامة للمجتمع، والتخطيط لتحقيق تلك الأهداف . كما تشير إلى الوسائل التي يتمكن بها سكان مجتمع من غير العاملين في الدوائر الحكومية من التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات وبالبرامج المؤثرة في حياتهم. **(Ross G;2002, 122)**

ويعرف **ساتن Satn** المشاركة بأنها تعني سعي المواطن وراء حقوقه وتمسُكِه بالتزاماته الوطنية بحيث يشارك في اتخاذ القرارات علي أساس أنه شريك في الوطن.

(Seaten Alfan;2005, 43)

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن المشاركة هي المساهمة أو التعاون في كل البرامج والأنشطة التي من هدفها خدمة المجتمع ورقيه.

وإذا انتقلنا من تعريف المشاركة بصفة عامة إلي تعريف المشاركة السياسية بصفة خاصة فإنه يمكن اعتبارها أحد المفاهيم الرئيسة في هذه الدراسة الراهنة، وتُعرف بأنها المشاركة في وقائع الحياة السياسية تلك الوقائع التي تَعود إلي اختيار القادة السياسيين وبالتالي التأثير في السياسية العامة، وأن الاقتراع أو الانتخابات البرلمانية من أسلَم المعايير التى يستدل بها علي وجود المشاركة السياسية.**(سامية عياد عطا،٢٠٠٧: ١٠)**

كما اعتبرها(**محمد عاطف غيث،١٩٨٢: ٥٢**) سلوك اجتماعي ذات طابع دينامى يعتمد علي جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها الأفراد في المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة مشروعة، ويكتسب هذا السلوك التطوعي بناءاً محدداً، وتختلف درجات المشاركة وتتباين صورها ويتحقق طابعها الدينامكي كعملية اجتماعية مستمرة.

وترى (**نهى محمد فهمي،٢٠٠٤: ٤٤**) أنها تشمل النشاطات السياسية المباشرة أو الأولية والنشاطات غير المباشرة أو الثانوية ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة تقلد منصب سياسي وعضوية حزب سياسي، والترشيح في الانتخابات والتصويت ومناقشة الأمور العامة والاشتراك في المظاهرات العامة، بينما النشاطات غير المباشرة مثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة أو العضوية في هيئات التطوع وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية.

وتُعرف **المشاركة السياسية** Political Participation في دائرة معارف العلوم الاجتماعية Social Political Encyclopedia بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حُكامه وفى صِياغة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعنى اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.

(Meclosk Herbert;2010, 235)

وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية المشاركة السياسية :بأنها مجموعة الأنشطة الإرادية التي يؤديها المواطنين بهدف اختيار حكامهم، والإسهام فى صنع سياسة عامة لهذا المجتمع سواء بشكل ظاهر أو غير ظاهر.**(Mcclosky H;2000, p253)**

ويضيف (**هاني عياد،٢٠٠٥: ٦٧٧**) " أن المشاركة السياسية هي مجموع الأنشطة الاختيارية التطوعية التي يقوم بها الأفراد، أو من خلال الأحزاب السياسية، ويساهمون بها في اختيار الحكام، وتحديد المواقف، ورسم السياسات العامة

كما يحدد مفهوم المشاركة السياسية يربطه بمفهوم الاتصال السياسي **Political Communication** عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري **Mass Media** بهدف تحقيق الرابطة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لتصبح المشاركة السياسية هي العملية

التي يكتسب من خلالها الفرد المعلومات الجديدة التي تخص لاعبي الأدوار السياسية، وكذلك تخص التنظيمات، وفرق هذا التعريف بين نمطين من أنماط الممارسة السياسية الأول أطلق عليه بنمط المشاركة التقليدي أو الرسمي ويضم الأنشطة والممارسات التي تقوم بها مؤسسات الدولة الرسمية .أما النمط الثاني من المشاركة فهو النمط غير الرسمي والذي تنهض به مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب خارج السلطة وجماعات الضغط والمصلحة والنقابات وجمعيات رجال الأعمال وغيرها.**(Allum, Perey;2005, p123)**

كما أن المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الاختياري الذي يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستوى المحلى أو القومي سواء أكان هذا النشاط ناجحاً أو غير ناجح منظمًا أو غير منظم، مستمر أو غير مستمر.

(MYrom Weiner,;2009, p164)

والمشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي . والمشاركة السياسية تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال . وبدوره يؤكد بعض الباحثين أن المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية، تتعلق ببنية نظام سياسي وآليات عملياته المختلفة، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات، سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي، بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها.

(حسين علوان البيج ،٢٠٠٦: ٦٤)

وهى نشاط اختياري تطوعي بهدف التأثير على صنع القرارات السياسية العامة في المجتمع والمساهمة في أشكال العمل السياسي من خلال إحساس المواطن بمسؤوليته الاجتماعية، وهى فعل نهائي محصلة معارف واتجاهات سياسية تؤدى إلى إحداث سلوك المشاركة السياسية. **(ثروت مكي،٢٠٠٥: ٦٦)**

كما تعرف أيضاً بأنها "أنشطة الأفراد **Individual Activities** التي تهدف إلى التأثير **Effect** على صنع القرار الحكومي **Governmental Make Decision**، وهى أنشطة فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعالة شرعية أو غير شرعية". **(بلقيس أحمد منصور، ٢٠٠٤: ٥٧)**

وتعرف بأنها نشاط إرادي يختلف عن بعض أنواع السلوك التطوعي مثل دفع الضرائب، إذا أن هذه النشاطات ليست لها أهداف واضحة تسعي إلي تحقيقها، بينما المشاركة السياسية هي تعميق الديمقراطية. **(علي عبد الرازق جلبي،٢٠٠٠: ٥٢١)**

ويُعَرف "**سعد الدين إبراهيم** " المشاركة السياسية بأنها قدرة المواطنين على التعبير والتأثير الفعلي في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو من خلال اختيار ممثلين لهم يفعلون . ويعتبر هذا المفهوم المعنى الأكثر شيوعاً. **(سعد الدين إبراهيم،٢٠٠٠: ١٨٦)**

كما أن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم ، كما يفرقون بين المشاركة بهذا المعنى والاهتمام من ناحية والتفاعل أو التجاوب من ناحية ثانية. فالاهتمام يعني عدم السلبية، حيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيراً وتأثراً. وسواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أم لا. فإن الاهتمام يظل مفهوماً مستقلاً عن المشاركة. أما التفاعل فإنه يعني التجاوب، حيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي. هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة. فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل، وكذلك المشاركة تفرضه.

(جلال عبد الله معوض،٢٠٠٠: ١٠٨)

وتعرف المشاركة السياسية أيضاً بأنها عملية اجتماعية سياسية طوعية ورسمية تتضمن سلوكاً منظماً مشروعاً متواصلاً. يُعبر عن اتجاه عقلاني رشيد يَنُم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، وفهمٍ واعٍ لأبعاد العمل الوطني وفعاليته. من خلالها يباشر

المواطنون أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميات الحياة السياسية ومخرجاتها، سواء من حيث اختيار الحُكام والقيادات السياسية في شتى المستويات، أم تحديد الغايات العليا للمجتمع ووسائل تحقيقها، أم المعاونة في إدارة آليات العمل السياسي وتوجيهها، أم الإسهام جدياً على نحو مباشر أو غير مباشر في صنع القرار السياسي وتشكيله.فضلاً عن تنفيذه ومتابعته بالمتاح أو المستحدث من فعاليات الرقابة والضبط والتقويم. **(السيد عبد الحليم الزيات،٢٠٠٢: ٨٨)**

وترى الباحثة أن المشاركة السياسية هي عملية سلوكية يقوم الأفراد من خلالها بممارسة عمل معين لهدف سياسي سواء تقلد المناصب السياسية أو اختيار الممثلين، أو على مستوى المشاركة فى مناقشة قضية عامة والعمل على إيصال الصوت للمسئولين، وتتوقف مشاركة الفرد سياسياً على نوعية القضايا المثارة والأحداث القائمة واستعداده الشخصي للمشاركة .

كما تعرف المشاركة السياسية للمرأة إجرائيا في هذه الدراسة على أنها : مجموع درجات أبعاد الاستبيان المطبق على عينة البحث من السيدات ذوات العضوية بمراكز الشباب وبرامج التدريب السياسي ، كما تعنى إجرائيا قياس مدى مساهمة المرأة باختيارها وإرادتها ورؤيتها في العمل السياسي بمستوياته المختلفة، بمقتضى حقوقها السياسية التي يكفلها الدستور ويدعمها المجتمع المدني بمنظماته وجميع طوائف المجتمع .

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي للبحث (الإجراءات المنهجية)

١- نوع الدراسة: **type of the study** :

تعتبر الدراسة الوصفية التحليلية من انسب الدراسات التي تصلح لموضوع البحث وهو: لتقرير خصائص (اثر التغيرات الاجتماعية والثقافية على المشاركة السياسية للمرأة المصرية) .وكشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بالتغيرات الاجتماعية والثقافية مع تسجيل دلالتها وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات المشاركة السياسية، وذلك بهدف الوصول إلى وصف دقيق لهذه لمشكلة البحث .

٢- المنهج المستخدم:**method of the study**:

يعتمد البحث الحالي على منهج المسح الاجتماعي بالعينة للسيدات المشاركات في برامج وأنشطة التوعية السياسية والتأهيل للقيادات السياسية النسائية بمراكز الشباب بمحافظة القاهرة بقطاعاتها الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية وعددهن(٣٥٠).

٣- أدوات الدراسة: **Tools of the study**: استبيان المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وقد تضمن استبيان المشاركة السياسية على المحاور الآتية :

- نوعية برامج التثقيف السياسي التي اشتركوا فيها .
- الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية.
- برامج التثقيف السياسي.
- التغيرات الاجتماعية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية .
- التغيرات الثقافية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية.
- المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة المصرية.
- المتطلبات التي تراها عينة الدراسة لحفز المرأة المصرية للمشاركة السياسة .

(أ)صدق وثبات أداة البحث:

- حساب صدق استبيان المشاركة السياسية:

جدول(١) يوضح

صدق استبيان المشاركة السياسية

ن= ١٥

	التغيرات الاجتماعية	التغيرات الثقافية	المعوقات	المتطلبات
التغيرات الاجتماعية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية		٠.٩٠**	٠.٨١**	٠.٨٠**
التغيرات الثقافية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية	٠.٩٥**		٠.٥٨**	٠.٧٦**
المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة المصرية	٠.٧٣**	٠.٥٨**		٠.٧٤**
المتطلبات التي تراها عينة الدراسة لحفز المرأة المصرية للمشاركة السياسة .	٠.٥٩**	٠.٥٨**	٠.٨٥**	

****دال عند مستوى معنوية ٠.٠١ * دال عند مستوى معنوية٠.٠٥**

- **حساب ثبات استبيان المشاركة السياسية :**

للتحقق من ثبات استبيان المشاركة السياسية تم حساب معامل ألفا كرونباخ، وذلك بعد تطبيق الأداة على ١٥ مبحوثة وجاءت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم (٢) يوضح

ثبات أداة البحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ

متغيرات الأداة	قيمة معامل ألفا كرونباخ
التغيرات الاجتماعية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية	٠.٨٢
التغيرات الثقافية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية	٠.٧٣
المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة المصرية	٠.٩٣
المتطلبات التي تراها عينة الدراسة لحفز المرأة المصرية للمشاركة السياسة .	٠.٨٠
الأداة ككل	٠.٩٠

تبين من الجدول السابق أن معامل ثبات استبيان المشاركة السياسية للمرأة المصرية (٠.٩٠)، بما يدلل علي أن معامل الثبات لكل متغير من متغيرات الأداة وللأداة ككل مقبول ودال إحصائياً .

٤- مجالات البحث:

أ- المجال المكاني:

قامت الباحثة بإجراء الدراسة الميدانية على مراكز الشباب بمحافظة القاهرة بقطاعاتها الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية وعددهم (١٥) مركز وهى كالتالي:

جدول رقم (٣) يوضح

المجال المكاني لتطبيق البحث

م	اسم المركز	القطاع	العدد	العنوان
١	مركز شباب حلميه الزيتون	الشرقي	٢٥	٩١شارع سليم الأول
٢	مركز شباب عزبة النخل	الشرقي	٢٣	٨ش رضا عزبة النخل
٣	مركز شباب حدائق القبة	الشمالي	٢٠	امتداد شارع ولى العهد_حدائق القبة
٤	مركز شباب المنيل	الجنوبي	١٨	ش بين المدارس المنيل
٥	مركز شباب عين الصيرة	الجنوبي	٢٩	١٥ شارع المساكن _عين الصيرة
٦	مركز شباب أبو السعود	الجنوبي	١٥	ش الفسطاط _أبو السعود_طريق صلاح سالم
٧	مركز شباب النهضة	الجنوبي	٢٢	١ش الشريف وادي عنتر _مصر القديمة
٨	مركز شباب الساحل	الشمالي	٢١	نهاية شارع احمد حلمي
٩	مركز شباب الجزيرة	الغربي	٢٦	١٢ شارع الجبلاية بالزمالك
١٠	مركز شباب عابدين	الغربي	٣١	١ش مصطفى فاضل_الحليمة الجديدة
١١	مركز شباب الحبانية	الغربي	٢٢	ش الشهيد عبد الغنى منصور خلف مستشفى احمد ماهر
١٢	مركز شباب سراي القبة	الشمالي	٣٠	١ ميدان سراي القبة
١٣	مركز شباب المعادى الجديدة	الجنوبي	٢٧	شارع الجزائر المعادى الجديدة
١٤	مركز شباب السيدة زينب	الجنوبي	٢١	١٣ش عبد المجيد اللبان السيدة زينب
١٥	مركز شباب البساتين	الجنوبي	٢٠	ش الجزائر المعادى الجديدة

- أسباب اختيار مراكز الشباب التابعة لمحافظة القاهرة :

1- تعتبر هذه المراكز من أكثر المراكز النشطة ويوجد بها توافر عينة من المبحوثات المستفيدات من البرامج الخاصة بالتوعية والتثقيف السياسي .

2- رغبة المسئولين بمراكز الشباب بالتعاون مع الباحثة لتطبيق هذه الدراسة .

3- تمثل محافظة القاهرة الأكبر من حيث عدد مراكز الشباب على مستوى الجمهورية.

4- تمثل هذه المراكز لمجتمع البحث تمثيلا صادقا .

ب- المجال البشرى ويشمل :

عينة عشوائية من السيدات المشتركات بعضوية مراكز الشباب المذكورة ، والمستفيدات من برامج وأنشطة التوعية والتثقيف السياسي لإعداد القيادات السياسية النسائية ، بمراكز الشباب بمحافظة القاهرة بقطاعاتها الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية وعددهم (٣٥٠) سيدة.

- شروط العينة بالنسبة للشباب:

أ- السن من ١٨ : ٣٥ سنة .

ب- أن تكون من المستفيدات من خدمات مراكز الشباب فيما يخص أنشطة وبرامج التوعية بالمشاركة السياسية .

ج- أن تكون لديها عضوية داخل مراكز الشباب.

د- أن تكون محل الإقامة داخل محافظة القاهرة.

هـ- ألا يقل المؤهل الحاصلة عليه عينة البحث عن المؤهل المتوسط.

و- التفرغ التام والالتزام بالحضور خلال مدة البرامج والأنشطة السياسية النسائية .

الفصل الخامس

عرض جداول البحث ومناقشتها

(١) البيانات الوصفية لعينة البحث:

جدول (٤)

يوضح توزيع عينة البحث طبقا للعمر

ن=٣٥٠

م	العمر	ك	%
أ	١٨ – أقل من ٢٣	١٣٦	٣٨.٩
ب	٢٣ – أقل من ٢٨	٨٩	٢٥.٤
ج	٢٨ – أقل من ٣٢	٦١	١٧.٤
د	٣٢ – أقل من ٣٥	٦٤	١٨.٣
مج		٣٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن الفئة العمرية من عينة البحث من (١٨: ٢٣ عام) جاءت في المرتبة الأولي بنسبة (٣٨,٩%) ، يليها الفئة العمرية من (٢٣ :٢٨) بنسبة (٢٥.٤%) في المرتبة الثانية ، ثم الفئة العمرية من(٣٢: ٣٥) بنسبة (١٨.٣%) في المرتبة الثالثة ، وأخيرا الفئة العمرية من (٢٨: ٣٢) في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٧.٤%) ، بما يؤكد توافق العينة مع شروط عينة المبحوثات للدراسة الحالية والتي حددت أن يكون العمر الزمني لعينة الدراسة ما بين (١٨: ٣٥) ، بالإضافة إلى ما يتبن من وجود رغبة كبيرة بين الأقل عمرا لدي السيدات في هذه الفئات من الاشتراك في أنشطة وبرامج التثقيف السياسي والذي يعكس تطوير وسائل الجذب لدي المؤسسات الراعية لها في خلق فرص للإبداع واستغلال طاقاتهن وقدراتهن في أنشطة وبرامج هادفة لهن ولمجتمعهن .

جدول (٥)

يوضح توزيع عينة البحث طبقا للحالة الاجتماعية

ن= ٣٥٠

م	الحالةالاجتماعية	ك	%
أ	انسه	١٦٩	٤٨.٣
ب	متزوجة	١٣١	٣٧.٤
ج	أرملة	٣٠	٨.٦
د	مطلقة	٢٠	٥.٧
مج		٣٥٠	١٠٠

يشير الجدول السابق توزيع عينة البحث ، حيث تبين أن عدد الإناث " الآنسات"، من عينة الدراسة جاء بالمرتبة الأولى (١٦٩) ، بنسبة بلغت (٤٨.٣) ، في حين يليها عدد الإناث "المتزوجات" (١٣١) بنسبة (٣٧.٤) ، ثم في المرتبة الثالثة جاءت الإناث "الأرملة" (٣٠) مفردة بنسبة (٨.٦) ، بما يدلل على الرغبة في استثمار أوقات الفراغ لدي الفئة الأكبر " الآنسات" والتفرغ الكامل لبرامج التثقف السياسي وزيادة الطموحات ووجود الاستعداد لدي الإناث في تطوير الذات سياسيا ، والمساهمة في برامج تلائم الإناث أسوة بالبرامج التي تلائم الذكور فيما يخص التثقيف السياسي وتأهيل القادة . إضافة إلى تحقيق احد شروط اختيار عينة الدراسة والمتمثل في أن يكون هناك تفرغ للمشاركة في برامج وأنشطة التثقيف السياسي بشكل يضمن الاستفادة الكاملة ، ونجاح هذه البرامج في تحقيق أهدافها .

جدول (٦)

يوضح توزيع عينة البحث طبقا للحالة التعليمية

ن=٣٥٠

م	الحالة التعليمية	ك	%
أ	مؤهل متوسط	٥٢	١٤.٨
ب	مؤهل فوق المتوسط	٥١	١٤.٦
ج	مؤهل جامعي	١٧٧	٥٠.٦
د	دراسات عليا	٧٠	٢٠
مجـ		٣٥٠	١٠٠

يبرز الجدول السابق أن المؤهل الجامعي لعينة البحث هو اعلي المؤهلات التي تشارك بأنشطة وبرامج مراكز الشباب ، حيث جاء في المرتبة الأولي بنسبة (٥٠.٦%)، يليه أصحاب المؤهلات ما فوق الجامعية " الدراسات العليا" ، في المرتبة الثانية بنسبة (٢٠%) ، كما جاء في المرتبة الثالثة المؤهل المتوسط بنسبة (١٤.٨%) ، وأخيرا المؤهل فوق المتوسط بنسبة (١٤.٦%) ، بما يدل على وجود درجة عالية من الوعي بأهمية مراكز الشباب لدي الفئات الأكثر تعليما والتي جاء مجموعها بنسبة (٧٠,٦%) ، ويعكس هذا أهمية المعايير والشروط التي وضعتها الدراسة الحالية والتي تستند عملية قبول المبحوث في البرامج التدريبية بان لا يقل عن المؤهل المتوسط .

جدول (٧)

يوضح توزيع عينة البحث طبقاً للمهنة

ن= ٣٥٠

م	المهنة	ك	%
أ	موظفة حكومية	٦٤	١٨.٣
ب	موظفة قطاع خاص	١٤٤	٤١.١
ج	أعمال حرة	٤٩	١٤
د	بدون عمل	٩٣	٢٦.٦
مج		٣٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن أهم المهن لعينة البحث المشاركات في الدراسة الحالية هن من أصحاب العمل في القطاع الخاص في المرتبة الأولي ، بنسبة (٤١,٤%) ، يليها ممن هن بدون أعمال في المرتبة الثانية ، بنسبة (٢٦.٦%) ، ثم موظفات القطاع الحكومي في المرتبة الثالثة بنسبة (١٨.٣%) ، وأخيرا من هن أصحاب الأعمال الحرة في المرتبة الرابعة والأخيرة ، بنسبة (١٤%) ، ما يدلل على اتجاه قطاع الأعمال الخاص لتطوير العنصر البشري وتنمية اتجاهاته نحو التثقيف السياسي والقيادة من خلال السعي لمشاركة العاملات في مثل هذه البرامج لخلق فرص تولى المناصب القيادية إيمانا بأهمية تطوير العنصر البشري كسبيل لتحقيق التنمية وتحقيق اعلي معدلات للمنافسة مع الجنس الذكوري بهدف تحقيق التنمية بكافة وجوه التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ .

جدول (٨)

يوضح توزيع عينة البحث طبقا للدخل الشهري

ن= ٣٥٠

م	الدخل الشهري	ك	%
أ	أقل من ٥٠٠ جنيه	٣٧	١٠.٦
ب	١٠٠٠ – أقل من ٥٠٠ جنيه	٨٥	٢٤.٣
ج	١٥٠٠ – أقل من ١٠٠٠ جنيه	١٤١	٤٠.٣
د	٢٠٠٠ – أقل من ١٥٠٠ جنيه	٥٩	١٦.٨
هـ	أكثر من ٢٠٠٠ جنيه	٢٨	٨
مجـ		٣٥٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن عينة البحث الذين تنحصر دخولهن ما بين (١٠٠٠ – أقل من ١٥٠٠ جنيه) يأتوا في المرتبة الأولي بنسبة (٤٠.٣%) ، يليها السيدات أصحاب الدخول ما بين (١٠٠٠ – أقل من ٥٠٠ جنيه) في المرتبة الثانية بنسبة (٢٤.٣%) ، كما جاء في الترتيب الأخير لأصحاب الدخول من الإناث ممن يحصلن على دخول (أكثر من ٢٠٠٠ جنيه) بنسبة (٨%) ، مما يدل على أن الإناث أصحاب الدخول المتوسطة هن الأكثر حرصا على تطوير وتنمية قدراتهم فيما يتعلق بالتطلع إلى المناصب القيادية والمشاركة السياسية وتحقيق اعلي معدلات لها من خلال الانتخابات والمشركة الحزبية والتطلع إلى دخول مراحل صنع واتخاذ القرارات ، وبما يؤهلهم لتحسين المستوي الوظيفي .

جدول (٩)

يوضح توزيع عينة البحث طبقا لنوع العضوية بمراكز الشباب

(ن=٣٥٠)

م	نوع العضوية	ك	%
أ	عضوية شرفية	١٨	٥.١
ب	عضوية منتسبة	٨٢	٢٣.٤
ج	عضوية عاملة	٢٥٠	٧١.٤
مجـ		٣٥٠	١٠٠

يُظهر الجدول السابق أن أغلبية المشاركات من عينة البحث في أنشطة وبرامج التثقيف السياسي هن من أصحاب العضوية العاملة بنسبة (٧١.٤%) ، يليها أصحاب العضوية المنتسبة في الترتيب الثاني بنسبة (٢٣.٤%) ، وأخيرا العضوية الشرفية في المرتبة الثالثة بنسبة (٥.١%) ، مما يدل على توافر وتوافق شرط أساسي في اختيار العينة من أن تكون المبحوثات لديهن القدرة على التفرغ التام والالتزام بالحضور خلال مدة انعقاد أنشطة وبرامج التثقيف والتوعية السياسية بمراكز الشباب ، وان هذا المعيار يمكن أن يتحقق بنسبة اكبر لدي العضوات العاملات عنها من أصحاب العضوية الاخري .

بما يوفر لدى المنتسبات لهذه البرامج القدرة على مسايرة وتوسع أنشطة مراكز الشباب بما يتيح لهن المشاركة والتثقيف والتوعية بالتساوي مع ما يقدم للعنصر الذكوري في كافة المجالات وعلى رأسها المشاركة السياسية .

جدول (١٠) يوضح

توزيع عينة البحث طبقا لمدة العضوية بمراكز الشباب

ن=٣٥٠

م	مدة العضوية بمراكز الشباب	ك	%
أ	سنة واحدة	١٠٨	٣٠.٨
ب	سنتان	٤٩	١٤
ج	ثلاث سنوات	٥٠	١٤.٣
د	أربع سنوات فأكثر	١٤٣	٤٠.٩
	مجـ	٣٥٠	١٠٠

يبين الجدول السابق أن غالبية المبحوثات ممن لديهن مدة عضوية " أربع سنوات فأكثر "جاءوا في الترتيب الأول بنسبة (٤٠.٩%) ، يليها المبحوثات ممن لديهن مدة عضوية " "سنه واحدة" في الترتيب الثاني بنسبة (٣٠.٨%) ، وفي المقابل تأتي المبحوثات ممن قضوا مدة عضوية " سنتان" في الترتيب الأخير بنسبة (١٤%) ، مما يدل على وجود الخبرة لدي المبحوثات أصحاب العضوية الأقدم بمراكز الشباب والمشاركة الدورية في برامج التثقيف السياسي وتوافر عنصر الخبرة والكفاءة في الحصول على دورات وأنشطة وبرامج تتعلق بالتثقيف والتوعية السياسية أكثر من بعضهن ، وإدراكهن مدى أهمية هذه البرامج والاستفادة القصوى منها ، كما يتماشي هذا مع احد شروط اختيار عينة البحث والمتعلقة بأن تكون المبحوثات قد حصلوا على برامج خاصة بالتوعية والتثقيف السياسي من قبل ، لتصبح الخبرة والحصول على برامج التثقيف السياسي مؤشرا هاما في استفادة البحث الحالي للتعرف على اتجاهات مبحوثيها حول المشاركة السياسية بصفة عامة وبرامج التثقيف السياسي لهن بصفة خاصة .

جدول (١١) يوضح

توزيع العينة وفقا لعدد برامج التثقيف السياسي التي اشتركوا فيها

(ن=٣٥٠)

م	توزيع العينة وفقا لعدد برامج التثقيف	ك	%
أ	برنامج	٤٦	١٣.١
ب	اثنان	٥٦	١٦
ج	ثلاث برامج	٧٢	٢٠.٦
د	أكثر من ثلاث	١٧٦	٥٠.٣
مج		٣٥٠	١٠٠

يشير الجدول السابق أن المبحوثات الحاصلات علي (أكثر من ثلاث برامج) فيما يخص التوعية والتثقيف السياسي قد جاءت في المرتبة الأولي بنسبة (٥٠.٣%) ، يليها الحاصلات على (ثلاث برامج) بنسبة (٢٠.٦%) في المترية الثانية ، في حين أن الحاصلات على (برنامج واحد فقط) قد جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٣.١%) ، بما يدلل على استثمار العضوية لدي الكثير من السيدات في الحصول على البرامج الخاصة بالتوعية والتثقيف السياسي ، ويعكس أيضا الوعي وتعظيم درجات الاستفادة من هذه البرامج والاقتناع التام بأهميتها في مجال إعداد القادة السياسيين ، ويتوافق هذا مع اتجاه الدولة لتمكين المرأة في المناصب القيادية والتي توفرها مثل هذه البرامج والأنشطة .

(٢) عرض متغيرات البحث ومناقشتها:

جدول (١٢) يوضح أراء عينة البحث حول الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية ن=٣٥٠

م	الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف	الترتيب
		نعم	إلى حد	لا				
أ	تحقيق الرضا الشخصي والوظيفي	١٧٨	١٢٧	٤٥	٨٣٣	٢.٣٨	٠.٧٠	٩
ب	تحقيق الذات وتنمية الشخصية	٢٧٨	٦٠	١٢	٩٦٦	٢.٧٦	٠.٥٠	١
ج	ارتباط برامج التثقيف السياسي بمجال عملي	١٨٥	١١١	٥٤	٨٣١	٢.٣٧	٠.٧٤	١٠
د	وجود الرغبة في خوض الانتخابات البرلمانية	١٨٢	١٠٥	٦٣	٨١٩	٢.٣٤	٠.٧٧	١١
هـ	مزاولة أنشطة جديدة ومختلفة	٢٣٤	٩٠	٢٦	٩٠٨	٢.٥٩	٠.٦٣	٤
و	اكتساب مهارات تساعدني في العمل	٢٣٤	٨٥	٣١	٩٠٣	٢.٥٨	٠.٦٥	٥
ز	توفر الميول نحو خوض انتخابات المحليات	٢٤١	٩١	١٨	٩٢٣	٢.٦٤	٠.٥٨	٣
ح	الحصول على وظيفة سياسية قيادية	١٦٨	١٢٤	٥٨	٨١٠	٢.٣١	٠.٧٤	١٢
ط	خدمة المنطقة التي أقيم فيها وحل مشكلاتها.	٢١٠	١١١	٢٩	٨٨١	٢.٥٢	٠.٦٥	٧
ك	تنمية الإحساس بأهمية العمل الجماعي	٢٢٣	٩٩	٢٨	٨٩٥	٢.٥٦	٠.٦٤	٦
ل	اكتساب معارف جديدة لازمة للمشاركة السياسية	٢٥١	٨٢	١٧	٩٣٤	٢.٦٧	٠.٥٧	٢
م	من أجل خدمة المرأة في مجالات العمل المختلفة .	١٨٣	١٢٧	٤٠	٨٤٣	٢.٤١	٠.٦٩	٨
	المتغير ككل				٨٧٨.٨	٢.٧٧	٠.٣٧	مرتفع

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " مرتفع"، حيث الوسط المرجح (٢.٧٧) أي يقع في الفئة (أكثر من ٢.٣٥ : ٣). ومن أهم الأسباب التي دفعت للمشاركة السياسية كأحد المتغيرات كما حددتها عينة البحث: (تحقيق الذات وتنمية الشخصية) بوسط مرجح (٢.٧٦)، وانحراف معياري(٠.٥٠) ، يليه (اكتساب معارف جديدة لازمة للمشاركة السياسية) بوسط مرجح (٢.٦٧) ، وانحراف معياري (٠.٥٧) ، ثم (توفر الميول نحو خوض انتخابات المحليات) بوسط مرجح (٢.٦٤) ، وانحراف معياري (٠.٥٨) ، بينما جاء في الترتيب الأخير للأسباب الدافعة للمشاركة السياسية: (الحصول على وظيفة سياسية قيادية) بوسط مرجح (٢.٣١) ، وانحراف معياري (٠.٧٤) ، مما يدل أن الأهداف الذاتية بعيدا عن بيئة العمل كانت المحفز والمنشط لإرادة الراغبات من المبحوثات في الحصول على برامج التوعية والتثقيف السياسي .

وبما يدلل على إيمانهن بضرورة تنمية قدراتهن وطاقاتهن باعتبارها خلاصة المهارات والخبرات والمعارف التي تكتسبها ويتشبع بها من خلالها تجاربهن وعلاقاتهن بالمجتمع ، التي تحتاج دائماً إلي صقل وتهذيب بما يتماشي مع متطلبات المجتمع والمتغيرات العصرية، وبما يشير إلى أن المرأة في المجتمع المعاصر ووفقا للتغيرات الاجتماعية والثقافية أصبحت محور ارتكاز عملية التنمية بعد مساعدتهن على تقبل الأفكار الجديدة وإكسابهن المعلومات النافعة والمهارات العملية التي تمكنهن من المشاركة السياسية وقد أثبتت الخبرات والتجارب أن مشروعات التنمية لن يكتب لها النجاح ولن تتأصل في حياة المجتمع وتحقق الفائدة المنشودة ما لم تشترك المرأة في جميع عمليات وبرامج التنمية بوازع من إرادتهن وبكامل اقتناعهن بأهمية مساهمتهن في نجاح هذه العمليات وهذه البرامج.

جدول (١٣) يوضح

برامج التثقيف السياسي التي اشتركت فيها عينة البحث فعلياً (ن=٣٥٠)

م	برامج التثقيف السياسي التي اشتركت فيها عينة الدراسة فعلياً	ك	%	الترتيب
أ	برنامج تنمية الوعي السياسي للقيادات النسائية.	٢٩٢	٨٣.٤	١
ب	برنامج التنمية البشرية لتأهيل القيادة النسائية.	٢٦٢	٧٤.٩	٢
ج	برنامج إعداد قيادات لصنع واتخاذ القرارات .	٢٥٠	٧١.٤	٣
د	برنامج إعداد القيادات النسائية للعمل السياسي .	٢٣٩	٦٨.٣	٥
هـ	برنامج إعداد أعضاء حزبيين .	٢٢٥	٦٤.٣	٨
و	برنامج تنمية المهارات السياسية والدبلوماسية للقيادات	٢٤٧	٧٠.٦	٤
ز	برنامج إعداد قيادات نسائية برلمانية .	٢٣٣	٦٦.٦	٦
ح	برنامج تنمية الوعي السياسي للمرأة المصرية .	١٧٩	٥١.١	١٠
ط	برنامج تنمية القيادة النسائية بمنظمات المجتمع المدني .	٢٠٤	٥٨.٣	٩
ك	برنامج تدريبي لرفع الكفاءة في مجالات الإدارة السياسية .	٢٣٢	٦٦.٣	٧

تشير بيانات الجدول السابق أن البرامج التدريبية التي اشتركت فيها المرأة فعلياً بهدف الإعداد للمشاركة السياسية كأحد متغيرات الدراسة جاءت علي الترتيب التالي كما حددها الشباب: أن **(برنامج تنمية الوعي السياسي للقيادات النسائية)** جاءت في الترتيب الأول بنسبة (٨٣.٤%) ، يليها في الترتيب الثاني (برنامج التنمية البشرية لتأهيل القيادة النسائية) بنسبة (٧٤.٩%) ، ثم في الترتيب الثالث بنفس النسبة برنامجي (برنامج إعداد قيادات لصنع واتخاذ القرارات) بنسبة (٧١.٤%) ، ، بينما جاء برنامج (برنامج تنمية الوعي السياسي للمرأة المصرية) بنسبة (٥١.١%) ، مما يدل على الرغبة لدي السيدات

المصريات في تنمية الوعي السياسي لديهن بالتوافق مع اتجاه الدولة في تفعيل البرامج التي توفر لهن هذه الدوافع ، بالإضافة إلى اعتبار هذه البرامج تنمي اتجاهاتهن حول ما يتطلبه سوق العمل السياسي من انتخابات وتولى مناصب قيادية سياسية تواكب التغيرات وعمليات التطوير المستمرة محليا وعالميا ، كذلك مدى رغبة المرأة المصرية في العمل على التنمية البشرية باعتبارها المصدر الأهم من مصادر تحقيق التنمية في كافة المجالات ، وهذا ما يتفق مع ما يظهره الإطار النظري للدراسة والمتعلق بمدي أهمية تحقيق التكامل والتكيف وذلك من أجل إجراء البرامج السياسية الخاصة بإعداد قادة من السيدات المصريات يواكبوا التطور والتغير في المجتمع ليصبحن مؤثرات فيه بقدر تأثرهن به ، كما تتماشي مع ضرورة أن تكون الغايات والأهداف تترجم حاجات وتطلعات السيدات المصريات نحو قدراتهن وطاقاتهن وحاجاتهن التي ترتبط بتنمية أهدافهن الحياتية حول مشكلات وقضايا مجتمعهم وحاجاته بما يلائم حاجاتهن ويشبع رغباتهن وميولهن .

وتتفق نتائج الجدول السابق مع ما أبرزته نتائج دراسة (**يوسف خليفة : ٢٠٠٣**) **حول** أهمية المشاركة السياسية للمرأة في إحداث التنمية الشاملة. وذلك ما أوضحته نتائج دراسة كلا من (**همت حسن عبد المجيد : ٢٠٠١**) ، (**إسماعيل سراج الدين ،٢٠٠٨: ٢٧**) أن درجات المشاركة السياسية يجب أن ترتبط بطبيعة البني السياسية، ومدى ملاءمتها للنشاطات السياسية للمواطنين، ومدى انفتاحها على مساهمتهم الفعلية في العملية السياسية، وان يتم تناول المشاركة السياسية للمرأة في شكل حملات مكثفة ، وان يعتمد ذلك على التخطيط العلمي، وأن تستخدم كافة الوسائل لخلق وعى جماهيري بأهمية مشاركة المرأة سياسيا.

كما تتفق نتائج الجدول الساق مع ما أظهرته (**نازلي الشربيني:٢٠٠٠**) على أن تكون المشاركة السياسية تشمل مساهمة المواطنين في أنشطة سياسية متدرجة ومتنوعة ما بين التصويت إلي توجيه وصياغة سياسة الحكومة، أي مشاركة الفرد في صور متعددة من النظام السياسي .هذه الصور والأنماط تشمل. تقلد منصب سياسي أو إداري،السعي نحو منصب سياسي أو إداري، العضوية النشطة في التنظيم السياسي، العضوية العادية في التنظيم السياسي، العضوية النشطة،العضوية العادية في التنظيم شبه السياسي، المشاركة في اجتماعات السياسة العامة،المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، التصويت... الخ.

جدول (١٤)

يوضح التغيرات الاجتماعية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية ن=٣٥٠

م	التغيرات الاجتماعية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا				
أ	تغير القيم الاجتماعية حول المشاركة الايجابية للمرأة في الأنشطة السياسة .	٢٦٨	٦٩	١٣	٩٥٥	٢.٧٣	٠.٥٢	١
ب	المساواة بين الحقوق والواجبات أعطي للمرأة فرص المشاركة بقوة.	٢٠٣	١٢٨	١٩	٨٨٤	٢.٥٣	٠.٦٠	٣
ج	الأحداث المجتمعية أعطى للمرأة دافعية إبداء الآراء والقرارات والمشاركة في صنعه واتخاذه .	٢١١	١١٠	٢٩	٨٨٢	٢.٥٢	٠.٦٥	٤
د	تفاعل المرأة مع أحداث تغير المجتمع والثورات دافع لمشاركتها سياسيا	٢١٠	١١٨	٢٢	٨٨٨	٢.٥٤	٠.٦١	٢
هـ	فكرة الرفاهية الاجتماعية كان دافعا لمشاركة المرأة في صنعها مساواة بالرجل .	١٧٤	١٤٥	٣١	٨٤٣	٢.٤١	٠.٦٥	١٠
و	زيادة وعي المرأة لمشكلات المجتمع والرغبة في التفاعل مع مجرياتها .	١٧٤	١٤٣	٣٣	٨٤١	٢.٤٠	٠.٦٦	١١
ز	تغير نمطية التفاعلات الاجتماعية أعطي للمرأة الحق في مشاركة الرجل في كافة مناحي الحياة .	١٩٦	١٢٠	٣٤	٨٦٢	٢.٤٦	٠.٦٧	٨
ح	تغير الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات السلبية ببعض مناطق الرفض لمشاركة المرأة والدعوة لحفظ حقوقها السياسية .	١٧٦	١٤٤	٣٠	٨٤٦	٢.٤٢	٠.٦٥	٩
ط	تغير شبكة العلاقات الاجتماعية للمرأة دافعا لمشاركتها سياسيا .	١٨٧	١٣٩	٢٤	٨٦٣	٢.٤٧	٠.٦٢	٧

ك	مسئولية المرأة عن أنشطة إعادة الإنتاج البشري يعد حافزا للمشاركة السياسية وإبراز دورها الفعال للعنصر البشري .	١٨٧	١٤٣	٢٠	٨٦٧	٢.٤٨	٠.٦٠	٥
ل	تغيير نظرة المجتمع للمرأة باقتصار دورها نحو الإنجاب والتربية .	٢٠٤	١١٠	٣٦	٨٦٨	٢.٤٨	٠.٦٨	٦
م	تغير وجهة منظمات المجتمع المدني نحو حماية الحقوق الاجتماعية للمرأة كان دافعا لمشاركتها سياسيا .	١٧٨	١٢١	٥١	٨٢٧	٢.٣٦	٠.٧٢	١٣
ن	منافسة المجتمع الريفي والحضري حول إظهار الحقوق الاجتماعية للمرأة كان حافزا لظهور رغبتها في المشاركة السياسية .	١٨٧	١٠٩	٥٤	٨٣٣	٢.٣٨	٠.٧٤	١٢
	المتغير ككل				٨٦٦.٠٨	٢.٤٧	٠.٣٩	مرتفع

تشير بيانات الجدول السابق أن التغيرات الاجتماعية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " مرتفع"، حيث جاء الوسط المرجح (٢.٤٧) أي يقع في الفئة (أكثر من ٢.٣٥ : ٣) ، وجاء ترتيب التغيرات الاجتماعية التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة المصرية على النحو التالي: (تغير القيم الاجتماعية حول المشاركة الايجابية للمرأة في الأنشطة السياسة) في الترتيب الأول ، بوسط حسابي (٢.٧٣)، وانحراف معياري (٠.٥٢) ، يليه في الترتيب الثاني (تفاعل المرأة مع أحداث تغير المجتمع والثورات دافع لمشاركتها سياسيا) بوسط حسابي (٢.٥٤)، وانحراف معياري (٠.٦١) ، ثم (المساواة بين الحقوق والواجبات أعطي للمرأة فرص المشاركة بقوة) بوسط حسابي (٢.٥٣)، وانحراف معياري (٠.٦٠) ، بينما جاءت الاستجابة الخاصة ب(تغير وجهة منظمات المجتمع المدني نحو حماية الحقوق الاجتماعية للمرأة كان دافعا لمشاركتها سياسيا) بوسط حسابي (٢.٣٦)، وانحراف معياري (٠.٧٢) ، مما يدل على المحاولات المستمرة للمثقفين والسياسيين في تغيير إيديولوجية المجتمع وثقافته السائدة حول اتجاهات مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، إيمانا من اتجاه

المجتمع بإبراز دور المرأة في الحياة الاجتماعية ومشاركتها في تغير المجتمعات وتغير مصير المجتمع السياسي مما يعد دافعا لحفز مشاركتها سياسيا وتقلدها للمناصب القيادية والحزبية والرسمية .

وتتفق نتائج الجدول السابق مع ما أوضحته نتائج دراسة كلا من **دراسة (همت حسن عبد المجيد : ٢٠٠١) ، (سلوى شعراوي جمعة :٢٠٠٥)** بأهمية دور المرأة في الحياة العامة، وضرورة مشاركتها في الحياة السياسية، والاقتصادية جنبا إلى جنب مع دورها الأسرى ، بالإضافة إلى ضرورة الدعم الاجتماعي للمرأة باعتباره بوابة مشاركة المرأة سياسيا. كما تتفق نتائج الجدول السابق مع ما أبرزته نتائج **دراسة هندن توماس (henden,Thomasa;2003)**

إلى أن السيدات لديهن حرص للمشاركة السياسية الفعالة في الحياة السياسية، وأن لديهن ميل للمشاركة في الحياة العامة.

جدول (١٥)

يوضح التغيرات الثقافية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية ن= ٣٥٠

م	التغيرات الاجتماعية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا				
أ	تغير القيم الاجتماعية حول المشاركة الايجابية للمرأة في الأنشطة السياسة .	٢٦٨	٦٩	١٣	٩٥٥	٢,٧٣	٠,٥٢	١
ب	المساواة بين الحقوق والواجبات أعطي للمرأة فرص المشاركة بقوة.	٢٠٣	١٢٨	١٩	٨٨٤	٢,٥٣	٠,٦٠	٣
ج	الأحداث المجتمعية أعطى للمرأة دافعية إبداء الآراء والقرارات والمشاركة في صنعه واتخاذه .	٢١١	١١٠	٢٩	٨٨٢	٢,٥٢	٠,٦٥	٤
د	تفاعل المرأة مع أحداث تغير المجتمع والثورات دافع لمشاركتها سياسيا	٢١٠	١١٨	٢٢	٨٨٨	٢,٥٤	٠,٦١	٢
هـ	فكرة الرفاهية الاجتماعية كان دافعا لمشاركة المرأة في صنعها مساواة بالرجل .	١٧٤	١٤٥	٣١	٨٤٣	٢,٤١	٠,٦٥	١٠
و	زيادة وعي المرأة لمشكلات المجتمع والرغبة في التفاعل مع مجرياتها .	١٧٤	١٤٣	٣٣	٨٤١	٢,٤٠	٠,٦٦	١١
ز	تغير نمطية التفاعلات الاجتماعية أعطي للمرأة الحق في مشاركة الرجل في كافة مناحي الحياة .	١٩٦	١٢٠	٣٤	٨٦٢	٢,٤٦	٠,٦٧	٨
ح	تغير الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات السلبية ببعض مناطق الرفض لمشاركة المرأة والدعوة لحفظ حقوقها السياسية .	١٧٦	١٤٤	٣٠	٨٤٦	٢,٤٢	٠,٦٥	٩
ط	تغير شبكة العلاقات الاجتماعية للمرأة دافعا لمشاركتها سياسيا .	١٨٧	١٣٩	٢٤	٨٦٣	٢,٤٧	٠,٦٢	٧
ك	مسئولية المرأة عن أنشطة إعادة الإنتاج البشري يعد حافزا للمشاركة السياسية وإبراز دورها الفعال للعنصر البشري .	١٨٧	١٤٣	٢٠	٨٦٧	٢,٤٨	٠,٦٠	٥
ل	تغيير نظرة المجتمع للمرأة باقتصار دورها نحو الإنجاب والتربية .	٢٠٤	١١٠	٣٦	٨٦٨	٢,٤٨	٠,٦٨	٦
م	تغير وجهة منظمات المجتمع المدني نحو حماية الحقوق الاجتماعية للمرأة كان دافعا لمشاركتها سياسيا .	١٧٨	١٢١	٥١	٨٢٧	٢,٣٦	٠,٧٢	١٣
ن	منافسة المجتمع الريفي والحضري حول إظهار الحقوق الاجتماعية للمرأة كان حافزا لظهور رغبتها في المشاركة السياسية .	١٨٧	١٠٩	٥٤	٨٣٣	٢,٣٨	٠,٧٤	١٢
	المتغير ككل				٨٦٦,٠٨	٢,٤٧	٠,٣٩	مرتفع

تشير بيانات الجدول السابق أن التغيرات الثقافية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " مرتفع"، حيث جاء الوسط المرجح (٢.٦٢) أي يقع في الفئة (أكثر من ٢.٣٥ : ٣) ، حيث جاء ترتيب المتغيرات الخاصة بالتغيرات الثقافية التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة على النحو التالي: (تطور المستوي التعليمي بزيادة عدد الحاصلات على الماجستير والدكتوراه للسيدات المصريات حافز للمشاركة السياسية)، بوسط حسابي (٢.٧٧)، وانحراف معياري (٠.٤٩) ، يليها في الترتيب الثاني (التنوع المهني وظهور الحاجة للتخصص السياسي للمرأة) ، بوسط حسابي (٢.٤٥)، وانحراف معياري (٠.٤٨) ، ثم الترتيب الثالث الاستجابة المتعلقة ب(اتجاه الديمقراطية على تأكيد حرية الفكر وإبداء الرأي وإعلان عدم اقتصارها على العنصر الذكوري سياسيا) بوسط حسابي (٢.٦٧)، وانحراف معياري (٠.٥٥) .

بينما جاء في الترتيب الأخير استجابة المبحوثين المتعلقة ب(التأكيد على قيم المواطنة حافز لمشاركة المرأة سياسيا بجانب الرجل) ، بوسط حسابي (٢.٥٦)، وانحراف معياري (٠.٦٣) .

مما يدل على أهمية التثقيف السياسي للمرأة، من خلال استهداف والتوعية بحقوقها السياسية، وكيفية ممارستها، والحفاظ عليها، وتنشيط العمل التطوع السياسي ، إلى جانب إعداد كوادر نسائية شابة مدربة على العمل السياسي من خلال إدخال التقليد النسائي للمناصب السياسية ضمن اتجاهات الدول المستهدفة تحقيق التنمية بكافة جوانبها والتي تتضمن التنمية البشرية . إضافة إلى لعب دور منظمات المجتمع المدني دورا بارزا في دفع المشاركة السياسية للمرأة في مصر.

حيث تتفق نتائج الجدول السابق مع ما استخلصته نتائج **دراسة (إيمان شادي سيد :٢٠١٢)** حول أهمية الثقافة السياسية ومشاركة المرأة سياسيا ومدى انعكاس تلك الثقافة على درجة مشاركتها .

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة (هناء الجوهري : ٢٠٠٠)** أن نجاح المرأة في المشاركة السياسية يتطلب اتصالها بالهيئات والمنظمات الخاصة بالمرأة

والطفل لتساعدها في تبنى هذه القضايا، كما تساعدها في تنظيم عملها داخل المجالس النيابية ، وهذا يتطلب ثقافة سياسية ووعي واسع بالأمور والقضايا السياسية .

وتتفق نتائج الدراسة السابق مع ما أبرزته نتائج **دراسة (مديحه أحمد عبادة : ٢٠٠٠)** ، و**دراسة (مصطفى عوض ومحمد الشرقاوي : ٢٠٠١)**أن من أهم خصائص المرأة المشارِكة في الأنشطة السياسية : ارتفاع المستوى التعليمي لها، وما أوصت به الدراستين حول أهمية التثقيف السياسي للمرأة، والتوعية بحقوقها السياسية، وكيفية ممارستها، والحفاظ عليها، وتنشيط العمل التطوعي السياسي، مع اقترانه بحوافز مادية ومعنوية، وإعداد كوادر نسائية شابة مدربة على العمل السياسي.

كذلك تتفق نفس نتائج الجدول السابق للدراسة الحالية مع ما أفادت إليه نتائج **دراسة (سمير عبد الوهاب وعبد العزيز صفر: ٢٠٠٢)** إلى مدى أهمية التعليم والتثقيف السياسي في زيادة فاعلية المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وأوصت بصياغة رؤية ثقافية لتحرير المرأة من خلال منظومة تتضافر فيها كل القوى والمؤسسات التي تجمع بين أجهزة التعليم والتثقيف والإعلام، والبحث العلمي. كذلك نتائج **دراسة (هايدى حسام الدين حسن:٢٠٠٣)** حول وجود علاقة بين التعليم والمهنة، والدخل ، كمحددات اجتماعية قد تشكل حجم وأنماط مشاركة المرأة في العمل السياسي.

جدول (١٦)

يوضح المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة المصرية ن=٣٥٠

م	المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة المصرية	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا				
أ	ضعف الرغبة لدى المرأة في المشاركة السياسية.	١٨٤	١٢٢	٤٤	٨٤٠	٢,٤٠	٠,٧٠	١٢
ب	ضعف دور وسائل الإعلام في توجيه الدولة نحو المشاركة السياسية للمرأة .	٢١٥	١٢٦	٩	٩٠٦	٢,٥٩	٠,٥٤	٣
ج	ضعف التشريعات التي تنظم مشاركة المرأة في الحياة السياسية .	٢٢٧	١٠٩	١٤	٩١٣	٢,٦١	٠,٥٧	٢
د	عدم اهتمام منظمات المجتمع المدني بدعم حقوق المرأة السياسية .	٢٠٦	١٢٣	٢١	٨٨٥	٢,٥٣	٠,٦١	٤
هـ	شيوع التقليد المجتمعي حول ذكورية المناصب القيادية والسياسية	٢٠٥	١٢٢	٢٣	٨٨٢	٢,٥٢	٠,٦٢	٥
و	غياب حافز مشاركة المرأة وشيوع مفهوم التمييز.	١٨٣	١٣٨	٢٩	٨٥٤	٢,٤٤	٠,٦٤	١٠
ز	غموض النصوص القانونية المتعلقة باليات مشاركة المرأة سياسيا .	١٨٤	١٣٢	٣٤	٨٥٠	٢,٤٣	٠,٦٦	١١
ح	ضعف برامج التأهيل والتثقيف والتوعية السياسية للمرأة .	١٩١	١٣١	٢٨	٨٦٣	٢,٤٧	٠,٦٤	٨
ط	عدم إعطاء المرأة صوتها للمرشحات السيدات وذلك لعدم وعي السيدات بأهمية أن تمثلهن ممن تنوب عنهن.	١٩٠	١٢٧	٣٣	٨٥٧	٢,٤٥	٠,٦٦	٩
ك	عدم الاستقلال الاقتصادي للمرأة بما يحفزها على المنافسة السياسية .	١٩٢	١٣٥	٢٣	٨٦٩	٢,٤٨	٠,٦٢	٧
ل	عدم تحمس الأحزاب والقوي السياسية لترشيح النساء علي قوائمها .	٢٨٥	٦٠	٥	٩٨٠	٢,٨٠	٠,٤٤	١
م	النظام الانتخابي وتأثيره علي المشاركة الانتخابية للمرأة.	٢٠٦	١١٧	٢٧	٨٧٩	٢,٥١	٠,٦٤	٦
	المتغير ككل				٨٨١,٥	٢,٥٢	٠,٣٧	مرتفع

تشير بيانات الجدول السابق أن المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " مرتفع"، حيث جاء الوسط المرجح (٢.٦٢) أي يقع في الفئة (أكثر من ٢.٣٥ : ٣) ، حيث جاء ترتيب المعوقات التي تحول دون تحقيق المشاركة السياسية للمرأة المصرية على النحو التالي : (عدم تحمس الأحزاب والقوي السياسية لترشيح النساء علي قوائمها) في الترتيب الأول ، بوسط حسابي (٢.٨٠) ، وانحراف معياري (٠.٤٤) ، يليه المعوق المتصل ب(ضعف التشريعات التي تنظم مشاركة المرأة في الحياة السياسية) في الترتيب الثاني ، بوسط حسابي (٢.٦١) ، وانحراف معياري (٠.٥٧) ، ثم في الترتيب الثالث المعوق المتعلق ب(ضعف دور وسائل الإعلام في توجيه الدولة نحو المشاركة السياسية للمرأة) ، بوسط حسابي (٢.٥٩) ، وانحراف معياري (٠.٥٤) ، بينما جاء المعوق المتصل ب (ضعف الرغبة لدى المرأة في المشاركة السياسية) أخيرا في تذيل الترتيب ، بوسط حسابي (٢.٤٠) ، وانحراف معياري (٠.٧٠) ، بما يدل على وجود الربحية السياسية في آليات تعامل الأحزاب مع المواقف والأحداث السياسية وكسب ما ينتمي لها من مرشحين دون النظر إلى المساهمة في عوامل تنمية المجتمع سياسيا والحث على إشراك المرأة في التشريعات والرقابة السياسية ، إضافة إلى توجه الإعلام نحو قضايا تقليدية وعدم موائمة تداعيات العولمة وتوجهات المنظمات العالمية بالاهتمام بحقوق المرأة والعمل كنسق مغلق دون النظر للتطلعات والتوجهات العالمية ، إضافة إلى ما دلت عليه نتائج الجدول السابق حول نفي المبحوثات عدم وجود الرغبة في المشاركة السياسية ، بل تأكيدها وتعظيم دورها والسعي لتحقيق الهدف المنشود جراء مشاركتها سياسيا .

وتتفق نتائج الجدول السابق مع ما دلت عليه نتائج دراسة (**إسماعيل علي سعد، ١٩٨٧: ٣٦٣**) حول تأثير الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النسائية في الدولة عادة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى، أو الصحافة ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط المنظمة (**Lobbies**)على مشاركة المرأة سياسيا ، كذلك نتائج **دراسة (نورا طلعت إسماعيل رمضان:٢٠٠٤)** حول أهمية دور المنظمات

النسائية في القيام بتفعيل المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية . ووجود علاقة بين التشريعات ومشاركة المرأة في الناحية الاجتماعية في المجتمع

كما تتفق نتائج الجدول السابق مع ما أبرزته نتائج **دراسة** كلا من **(ليلى عبد الوارث : ٢٠٠٦)** ، **(Haseeb, Marwa Mahmoud;2012)**أن الحزب السياسي لا يؤدى دور فعال في نشر الوعي السياسي لدى المرأة، وأن البرامج التي يقدمها لا تساعد على تنمية هذا الوعي، خاصة فيما يتعلق بممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية ، وأن مساواة المرأة في الحقوق وخاصة الحقوق السياسية هي صعبة للغاية في عالم يهيمن عليه الذكور.

بينما تختلف الدراسة الحالية مع ما أوضحته نتائج **دراسة كلا من (محمد منيف : ٢٠٠٠) ، (عطيات أحمد إبراهيم : ٢٠٠١) ،(نادية قاسم : ٢٠٠١) ، (نادية عبد العزيز : ٢٠٠٥)** أن هناك قبل ضعيف ومتحفظ حول خوض المرأة للانتخابات ودخولها إلى البرلمان ومشاركتها في التشريع . وان من ضمن المعوقات : إن المرأة ذاتها ترى أن المشاركة غير ضرورية، مع عدم وجود الوقت الكافي لدى المرأة العاملة للمشاركة السياسية . وان هناك معوقات تحد من المشاركة السياسية للمرأة منها الأمية، والتمييز لصالح الذكور، والافتقار إلى الهياكل السياسية ، كذلك انخفاض اتجاهات المرأة العاملة نحو أنشطة المشاركة السياسية وعدم التفكير في الترشيح للمجالس المحلية أو التصويت في الانتخابات .

جدول (١٧)

يوضح المتطلبات التي تراها عينة الدراسة لحفز المرأة المصرية للمشاركة السياسة ن=٣٥٠

م	المتطلبات التي تراها عينة الدراسة لحفز المشاركة السياسة للمرأة المصرية	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا				
أ	أن تضع منظمات المجتمع المدني دعم حقوق المرأة السياسية في أولوياتها .	٢٨٣	٥٩	٨	٩٧٥	٢,٧٩	٠,٤٦	٢
ب	تعديل النصوص القانونية التي تضمن حق المرأة بالمشاركة السياسية .	٢٤٧	٩٠	١٣	٩٣٤	٢,٦٧	٠,٥٥	٤
ج	وجود مناصب قيادية سياسيا تضطلع بها المرأة دون منافسة الرجل بها .	٢٤٢	٨٥	٢٣	٩١٩	٢,٦٣	٠,٦١	٩
د	البعد عن القهر السياسي الذي يمنع مشاركة المرأة في الحياة السياسية .	٢٣٣	٩٤	٢٣	٩١٠	٢,٦٠	٠,٦١	١٣
هـ	ضمان وجود حافز مشاركة المرأة والقضاء على التمييز السياسي .	٢٩٠	٥٥	٥	٩٨٥	٢,٨١	٠,٤٣	١
و	ضرورة إسهام المرأة في رسم السياسة العامة للمجتمع.	٢٤٢	٩٧	١١	٩٣١	٢,٦٦	٠,٥٤	٥
ز	صياغة التشريعات بطرق تنظم مشاركة حقيقية للمرأة في الحياة السياسية.	٢٥٨	٧٩	١٣	٩٤٥	٢,٧٠	٠,٥٣	٣
ح	شيوع التقليد المجتمعي حول ذكورية المناصب القيادية والسياسية .	٢٤٢	٩٣	١٥	٩٢٧	٢,٦٥	٠,٥٦	٧
ط	تمكين برامج التأهيل والتثقيف والتوعية السياسية للمرأة .	٢٢٥	١٠٤	٢١	٩٠٤	٢,٥٨	٠,٦٠	١٥
ك	وجود الدعم الاقتصادي للمرأة بما يحفزها على المنافسة السياسية .	٢٣٧	٩٥	١٨	٩١٩	٢,٦٣	٠,٥٨	٨
ل	عدم تحمس الأحزاب والقوي السياسية لترشيح النساء علي قوائمها .	٢٣١	٩٣	٢٦	٩٠٥	٢,٥٩	٠,٦٣	١٤
م	ضمان أعداد محددة قانونا لضمان مشاركة المرأة في قوائم الأحزاب السياسية.	٢٣٠	١٠٠	٢٠	٩١٠	٢,٦٠	٠,٦٠	١٢
ن	تعديل النظام الانتخابي لتحفيز المشاركة السياسية	٢٣٨	٨٧	٢٥	٩١٣	٢,٦١	٠,٦٢	١١

م	المتطلبات التي تراها عينة الدراسة لحفز المشاركة السياسة للمرأة المصرية	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا				
	للمرأة.							
ف	تحفيز وحث إعطاء المرأة صوتها للمرشحات السيدات وتوعية السيدات بأهمية أن تمثلهن ممن تنوب عنهن.	٢٤٣	٩٢	١٥	٩٢٨	٢,٦٥	٠,٥٦	٦
ق	تفعيل دور وسائل الإعلام في توجيه الدولة نحو المشاركة السياسية للمرأة.	٢٣٢	١٠١	١٧	٩١٥	٢,٦١	٠,٥٨	١٠
المتغير ككل					٩١٣,٤٨	٢,٥٩	٠,٣٧	مرتفع

تشير بيانات الجدول السابق أن المتطلبات التي تراها عينة الدراسة لحفز المرأة المصرية للمشاركة السياسة من وجهة نظر عينة الدراسة كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " مرتفع"، حيث جاء الوسط المرجح (٢.٥٩) أي يقع في الفئة (أكثر من ٢.٣٥ : ٣) ، حيث جاء ترتيب متطلبات تحفيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة على النحو التالي : (ضمان وجود حافز مشاركة المرأة والقضاء على التمييز السياسي) في الترتيب الأول ، بوسط حسابي (٢.٨١)، وانحراف معياري (٠,٥٤) ، يليه في الترتيب الثاني (أن تضع منظمات المجتمع المدني دعم حقوق المرأة السياسية في أولوياتها) بوسط حسابي (٢.٧٩)، وانحراف معياري (٠,٦٤) ، ثم المتطلب المتعلق ب(**صياغة التشريعات بطرق تنظم مشاركة حقيقية للمرأة** في الحياة السياسية) في المرتبة الثالثة ، بوسط حسابي (٢.٧٠)، وانحراف معياري (٠,٥٣) ، بينما جاء في الترتيب الأخير المتطلب المتعلق ب (تمكين برامج التأهيل والتثقيف والتوعية السياسية للمرأة) بوسط حسابي (٢.٥٨)، وانحراف معياري (٠,٦٠) ، بما يدل على شعور المرأة بالتمييز السياسي بينها وبين الرجل والتأكيد على تقليدية توجه الدولة للرجل لتقلد المناصب السياسية وحفز مشاركته السياسية دون النظر للمرأة وحقها في ضمان تقلدها لمثل هذه المناصب ، بما يؤكد على رؤية المرأة بضرورة تعديل السياسات والتشريعات التي تضمن حقوق المرأة السياسية ضمانا لمشاركتها في كافة أوجه الأنشطة السياسية ، بالإضافة إلى ضعف دور منظمات المجتمع والأحزاب في توجهاتها لمشاركة المرأة سياسيا ، واقتصار أنشطتها السياسية وقوائمها الحزبية على الرجل دون المرأة دون وجود مبررات منطقية أو دراسات علمية تعظم دور للرجل على حساب المرأة .

وتتفق نتائج الجدول السابق مع ما أظهرته نتائج دراسة كلا من : **دراسة (هناء الجوهري : ٢٠٠٠)** ، **دراسة هندن توماس (henden,Thomasa;2003)** إلى أن نجاح المرأة في المشاركة تتطلب اتصالها بالهيئات والمنظمات الخاصة بالنظم والأحزاب والقوي السياسية لتساعدها في تبنى هذه القضايا، كما تساعدها في تنظيم عملها داخل المجالس النيابية ، كما أن السيدات لديهن حرص للمشاركة السياسية الفعالة في الحياة السياسية، وأن لديهن ميل للمشاركة في الحياة العامة. كما اتفقت نتائج نفس الجدول مع ما

ذهبت إليه نتائج **دراسة كلا من (إيمان شادي سيد :٢٠١٢)** وجود علاقة بين الثقافة السياسية ومشاركة المرأة في ريف صعيد مصر ، كذلك وجود علاقة بين التنشئة الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة ، فلا تزال العادات والتقاليد الموروثة وإن أصابها بعض التغيير تضرب بجذورها ويظهر ذلك من التشدد في تربية الأبناء الإناث والتحيز أكثر للذكور. إضافة إلى ما تتق عليه نتائج **دراسة (هيلة المكيمى : ٢٠١٠) ، دراسة (Haseeb, Marwa Mahmoud;2012)** إلى أن مساواة المرأة في الحقوق وخاصة الحقوق السياسية هي صعبة للغاية في عالم يهيمن عليه الذكور ، وان المرأة تواجه عدد من التحديات في مرحلة ما بعد حيازة المقاعد البرلمانية وهى كيفية المحافظة عليها وتبنى قضايا في غاية الأهمية مثل : قضايا الأسرة والطفل والتعليم وحقوق المرأة المتزوجة وغير ذلك.

الفصل السادس
النتائج العامة للبحث

- أوضحت النتائج العامة للدراسة أن عدد الإناث " الآنسات" ، من عينة الدراسة جاء بالمرتبة الأولى (١٦٩) ، بنسبة بلغت (٤٨.٣) ، في حين يليها عدد الإناث "المتزوجات" (١٣١) بنسبة (٣٧.٤) ، ثم في المرتبة الثالثة جاءت الإناث "الأرملة" (٣٠) مفردة بنسبة (٨.٦) .

- أفادت النتائج العامة للدراسة أن المؤهل الجامعي لعينة البحث هو اعلي المؤهلات التي تشارك بأنشطة وبرامج مراكز الشباب ، حيث جاء في المرتبة الأولي بنسبة (٥٠.٦%)، يليه أصحاب المؤهلات ما فوق الجامعية " الدراسات العليا" ، في المرتبة الثانية بنسبة (٢٠%)، كما جاء في المرتبة الثالثة المؤهل المتوسط بنسبة (١٤.٨%) ، وأخيرا المؤهل فوق المتوسط بنسبة (١٤.٦%) .

- أبرزت النتائج العامة للدراسة أن أهم المهن لعينة البحث المشاركات في الدراسة الحالية هن من أصحاب العمل في القطاع الخاص في المرتبة الأولي ، بنسبة (٤١,٤%) ، يليها ممن هن بدون أعمال في المرتبة الثانية ، بنسبة (٢٦.٦%) ، ثم موظفات القطاع الحكومي في المرتبة الثالثة بنسبة (١٨.٣%) ، وأخيرا من هن أصحاب الأعمال الحرة في المرتبة الرابعة والأخيرة ، بنسبة (١٤%) .

- أظهرت النتائج العامة للدراسة أن عينة البحث الذين تنحصر دخولهن ما بين (١٠٠٠ – أقل من ١٥٠٠ جنيه) يأتوا في المرتبة الأولي بنسبة (٤٠.٣%) ، يليها السيدات أصحاب الدخول ما بين (١٠٠٠ – أقل من ٥٠٠ جنيه) في المرتبة الثانية بنسبة (٢٤.٣%) ، كما جاء في الترتيب الأخير لأصحاب الدخول من الإناث ممن يحصلن على دخول (أكثر من ٢٠٠٠ جنيه) بنسبة (٨%)

- بينت النتائج العامة للدراسة أن أغلبية المشاركات من عينة البحث في أنشطة وبرامج التثقيف السياسي هن من أصحاب العضوية العاملة بنسبة (٧١.٤%) ، يليها أصحاب العضوية المنتسبة في الترتيب الثاني بنسبة (٢٣.٤%) ، وأخيرا العضوية الشرفية في المرتبة الثالثة بنسبة (٥.١%) .

- أشارت أوضحت النتائج العامة للدراسة أن غالبية المبحوثات ممن لديهن مدة عضوية " أربع سنوات فأكثر "جاءوا في الترتيب الأول بنسبة (٤٠.٩%) ، يليها المبحوثات ممن لديهن مدة عضوية " "سنه واحدة" في الترتيب الثاني بنسبة (٣٠.٨%) ، وفي المقابل تأتي المبحوثات ممن قضوا مدة عضوية " سنتان" في الترتيب الأخير بنسبة (١٤%) .

- أوضحت النتائج العامة للدراسة أن المبحوثات الحاصلات علي (أكثر من ثلاث برامج) فيما يخص التوعية والتثقيف السياسي قد جاءت في المرتبة الأولي بنسبة (٥٠.٣%) ، يليها الحاصلات على (ثلاث برامج) بنسبة (٢٠.٦%) في المترتبة الثانية ، في حين أن الحاصلات على (برنامج واحد فقط) قد جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٣.١%) .

- أظهرت النتائج العامة للدراسة أن الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " مرتفع"، حيث الوسط المرجح (٢.٧٧) أي يقع في الفئة (أكثر من ٢.٣٥ : ٣). ومن أهم الأسباب التي دفعت للمشاركة السياسية كأحد المتغيرات كما حددتها عينة البحث: (تحقيق الذات وتنمية الشخصية) بوسط مرجح (٢.٧٦)، وانحراف معياري(٠.٥٠) ، يليه (اكتساب معارف جديدة لازمة للمشاركة السياسية) بوسط مرجح (٢.٦٧) ، وانحراف معياري (٠.٥٧) ، ثم (توفر الميول نحو خوض انتخابات المحليات) بوسط مرجح (٢.٦٤) ، وانحراف معياري (٠.٥٨) ، بينما جاء في الترتيب الأخير للأسباب الدافعة للمشاركة السياسية: (الحصول على وظيفة سياسية قيادية) بوسط مرجح (٢.٣١) ، وانحراف معياري (٠.٧٤) . مما أجاب على التساؤل الأول للدراسة والذي مؤداه : ما الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية لدي المرأة المصرية ؟.

- أشارت النتائج العامة للدراسة أن البرامج التدريبية التي اشتركت فيها المرأة فعلياً بهدف الإعداد للمشاركة السياسية كأحد متغيرات الدراسة جاءت علي الترتيب التالي كما حددها الشباب: أن (برنامج تنمية الوعي السياسي للقيادات النسائية) جاءت في الترتيب الأول بنسبة (٨٣.٤%) ، يليها في الترتيب الثاني (برنامج التنمية البشرية لتأهيل القيادة النسائية) بنسبة (٧٤.٩%) ، ثم في الترتيب الثالث بنفس النسبة برنامجي (برنامج إعداد قيادات لصنع واتخاذ القرارات) بنسبة (٧١.٤%) ، ، بينما جاء برنامج (برنامج تنمية الوعي السياسي للمرأة المصرية) بنسبة (٥١.١%) .

- أفادت النتائج العامة للدراسة أن التغيرات الاجتماعية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " مرتفع"، حيث جاء الوسط المرجح (٢.٤٧) أي يقع في الفئة (أكثر من ٢.٣٥ : ٣) ، وجاء ترتيب التغيرات الاجتماعية التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة المصرية على النحو التالي: (تغير القيم الاجتماعية حول المشاركة الايجابية للمرأة في الأنشطة السياسة) في الترتيب الأول ، بوسط حسابي (٢.٧٣)، وانحراف معياري (٠.٥٢) ، يليه في الترتيب الثاني (تفاعل المرأة مع أحداث تغير المجتمع والثورات دافع لمشاركتها سياسيا) بوسط حسابي (٢.٥٤)، وانحراف معياري (٠.٦١) ، ثم (المساواة بين الحقوق والواجبات أعطي للمرأة فرص المشاركة بقوة) بوسط حسابي (٢.٥٣)، وانحراف معياري (٠.٦٠) ، بينما جاءت الاستجابة الخاصة ب(تغير وجهة منظمات المجتمع المدني نحو حماية الحقوق الاجتماعية للمرأة كان دافعا لمشاركتها سياسيا) بوسط حسابي (٢.٣٦)، وانحراف معياري (٠.٧٢) ، مما يجيب على التساؤل الثاني للدراسي والذي مؤداه: ما اثر المتغيرات الاجتماعية علي المشاركة السياسية للمرأة المصرية ؟

- أبرزت أوضحت النتائج العامة للدراسة أن التغيرات الثقافية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " مرتفع"، حيث جاء الوسط المرجح (٢.٦٢) أي يقع في الفئة (أكثر من ٢.٣٥ : ٣) ، حيث جاء ترتيب المتغيرات الخاصة بالتغيرات الثقافية التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة على النحو التالي: (تطور المستوي التعليمي بزيادة عدد الحاصلات على الماجستير والدكتوراه للسيدات المصريات حافز للمشاركة السياسية)، بوسط حسابي (٢.٧٧)، وانحراف معياري (٠.٤٩) ، يليها في الترتيب الثاني (التنوع المهني وظهور الحاجة للتخصص السياسي للمرأة) ، بوسط حسابي (٢.٤٥)، وانحراف معياري (٠.٤٨) ، ثم الترتيب الثالث الاستجابة المتعلقة ب(اتجاه الديمقراطية على تأكيد حرية الفكر وإبداء الرأي وإعلان عدم اقتصارها على العنصر الذكوري سياسيا) بوسط حسابي (٢.٦٧)، وانحراف معياري (٠.٥٥) . مما يجيب على التساؤل الثالث للبحث والذي مؤداه: ما اثر المتغيرات الثقافية علي المشاركة السياسية للمرأة المصرية ؟

- بينت أوضحت النتائج العامة للدراسة أن المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " مرتفع"، حيث جاء الوسط المرجح (٢.٦٢) أي يقع في الفئة (أكثر من ٢.٣٥ : ٣) ، حيث جاء ترتيب المعوقات التي تحول دون تحقيق المشاركة السياسية للمرأة المصرية على النحو التالي : (عدم تحمس الأحزاب والقوي السياسية لترشيح النساء علي قوائمها) في الترتيب الأول ، بوسط حسابي (٢.٨٠) ، وانحراف معياري (٠.٤٤) ، يليه المعوق المتصل ب(ضعف التشريعات التي تنظم مشاركة المرأة في الحياة السياسية) في الترتيب الثاني ، بوسط حسابي (٢.٦١) ، وانحراف معياري (٠.٥٧) ، ثم في الترتيب الثالث المعوق المتعلق ب(ضعف دور وسائل الإعلام في توجيه الدولة نحو المشاركة السياسية للمرأة) ، بوسط حسابي (٢.٥٩) ، وانحراف معياري (٠.٥٤) ، بينما جاء المعوق المتصل ب (ضعف الرغبة لدى المرأة في المشاركة السياسية) أخيرا في تذيل الترتيب ، بوسط حسابي (٢.٤٠) ، وانحراف معياري (٠.٧٠). مما يجيب على التساؤل الرابع للبحث والذي مؤداه: ما المعوقات التي تؤثر في المشاركة السياسية للمرأة المصرية ؟

- أوضحت النتائج العامة للدراسة أن المتطلبات التي تراها عينة الدراسة لحفز المرأة المصرية للمشاركة السياسة من وجهة نظر عينة الدراسة كأحد متغيرات الدراسة جاءت بمعدل " مرتفع"، حيث جاء الوسط المرجح (٢.٥٩) أي يقع في الفئة (أكثر من ٢.٣٥ : ٣) ، حيث جاء ترتيب متطلبات تحفيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة على النحو التالي : (ضمان وجود حافز مشاركة المرأة والقضاء على التمييز السياسي) في الترتيب الأول ، بوسط حسابي (٢.٨١)، وانحراف معياري (٠,٥٤) ، يليه في الترتيب الثاني (أن تضع منظمات المجتمع المدني دعم حقوق المرأة السياسية في أولوياتها) بوسط حسابي (٢.٧٩)، وانحراف معياري (٠,٦٤) ، ثم المتطلب المتعلق ب(صياغة التشريعات بطرق تنظم مشاركة حقيقية للمرأة في الحياة السياسية) في المرتبة الثالثة ، بوسط حسابي (٢.٧٠)، وانحراف معياري (٠,٥٣) ، بينما جاء في الترتيب الأخير المتطلب المتعلق ب (تمكين برامج التأهيل والتثقيف والتوعية السياسية للمرأة) بوسط حسابي (٢.٥٨)، وانحراف معياري (٠,٦٠) . بما يجيب على التساؤل الخامس للبحث والذي مؤداه : ما متطلبات حفز المرأة المصرية للمشاركة السياسية ؟

مراجع البحث

- أحمد ثابت (٢٠٠٣) : **المشاركة السياسية للمرأة بين الذات والموضوع، (في) الأسرة المصرية وتحديات العول**مة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، جامعة القاهرة، ٧ – ٨ مايو ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية .
- احمد حسنى إبراهيم(٢٠٠٤): **الخدمة الاجتماعية وقضية الفقر في المجتمع المصري**،بحث منشور ،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة القاهرة فرع الفيوم.
- احمد زايد،اعتماد علام(٢٠٠٠):**التغير الاجتماعي**،مكتبه الانجلو المصرية،القاهرة:٢٠٠٠.
- أحمد حسيب أحمد : **مفاهيم في علم الاجتماع الحديث**، القاهرة،مكتبة الانجلو.
- أحمد عبد الله محمود(٢٠٠٥) : **العلاقة بين التغير ،والتغيير** ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .
- إسماعيل سراج الدين(٢٠٠٨) : **حقوق المرأة :خطوات نحو تحقيق الإصلاح**،"مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.
- إسماعيل علي سعد(١٩٩٧) **مقدمة في علم الاجتماع السياسي** ، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية.
- السيد عبد الحليم الزيات(٢٠٠٢): **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي "الجزء الثاني البنية والأهداف**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- المرأة وانتخابات مجلس الشعب المصري(٢٠١٠):**قراءة في تطبيق نظام الكوتا**، : http://www.mowatinat.org/articles/index.php?news=2776
- أماني صالح(٢٠٠٧): **مراجعة في خطابات معاصرة حول المرأة :نحو منظور حضاري**، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،برنامج حوار الحضارات.
- إيمان شادي سيد(٢٠١٢) : **الثقافة السياسية ومشاركة المرأة في ريف صعيد مصر** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي unpd والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٢) : **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، خلق الفرص للأجيال القادمة، الأردن، عمان، ص ٢٦ .

- بلقيس أحمد منصور (٢٠٠٤) : **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، القاهرة، مكتبة مدبولى .

- تقرير حالة المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير **مزيد من التهميش والانتهاك**، الشبكة العربية، ٢٥ مايو ٢٠١٢، لمزيد من التفاصيل

- ثروت مكي(٢٠٠٥): **الإعلام والسياسة "وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**، عالم الكتب، القاهرة.

- جابر عصفور(٢٠٠٨) : **نحو ثقافة عربية مغايرة** – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة ط١ .

- جلال عبد الله معوض(١٩٨٣):**أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي**»، المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٥ .

- حامد عبد الله ربيع(١٩٩٨):**أبحاث في النظرية السياسية**،القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

- حسين علوان البيج(٢٠٠٦):**المشاركة السياسية والعملية السياسية**»، المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣ .

- خليل أبو خرمة (٢٠٠٨): **دور منظمة العمل العربية في تحقيق التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة العربية**، : نحو مزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة في العمل، منشورات منظمة العمل العربية، القاهرة.

- رغد عبودى بطرس (١٩٩٦) : **أزمة المشاركة السياسية، وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، ع (٢٦)، إبريل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

- سامية الساعاتي (٢٠٠٠): **علم اجتماع المرأة، رؤية معاصرة لأهم قضاياها**، القاهرة، دار الفكر العربي .

- سامية عياد عطا(٢٠٠٧): **المشاركة السياسية للأقباط في المجتمع المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم علم الاجتماع .

- سعد الدين إبراهيم(٢٠٠٠) : **المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١.

- سعد الدين إبراهيم(٢٠٠٠) : **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منتدى الفكر العربي، عمان، ط١ .

- سعد الدين إبراهيم(٢٠٠٤) : **التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات ابن خلدون .

- سعدية محمد خالد(٢٠٠٤):**التغير الاجتماعي والقيم لدى فئات من الشعب المصري**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات.

- سلوى شعراوي جمعة (٢٠٠٠): **نحو تمكين المرأة العربية في مراكز السلطة واتخاذ القرار**، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، القاهرة ١٨-٢٠ نوفمبر.

- سلوى شعراوي جمعة (٢٠٠٠) : **نحو تمكين المرأة العربية في مراكز السلطة واتخاذ القرار**، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، (١٨ – ٢٠ نوفمبر)، القاهرة، المجلس القومي للمرأة، مجلد الدراسات والبحوث (٣).

- سلوى شعراوي جمعة (٢٠٠٥) : **مواطنة المرأة .. جدلية التمكين والتهميش**، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، ٢١ – ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مج (٢)، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية .

- سمير إبراهيم حسن(٢٠٠٧) : **الثقافة والمجتمع** ، دار الفكر، دمشق ، ط ١.

- سمير عبد الوهاب، وعبد العزيز صقر (٢٠٠٢) : **التعليم وفاعلية المشاركة السياسية للمرأة المصرية**، مجلة مستقبل التربية العربية، ع (٢٦)، يوليو، المركز العربي للتعليم والتنمية ،الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

- سناء بدوى سيد(٢٠٠٠) **التحولات البنائية وأثرها على التغير الثقافي في المجتمع المصري**: دراسة سوسيولوجية تطبيقية على الأفلام في الفترة من ١٩٧٠- ١٩٩٠، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

- سيد أبو ضيف أحمد (٢٠٠٢) : **المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر**، القاهرة، مجلة عالم الفكر، ع (٣)، مج (٣٠)،، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب.
- شائم بن لافى الهمزانى(١٩٩٠) : **التغير الاجتماعي في منطقة حائل**، دراسة علمية، غير منشورة.
- شادية قناوي(٢٠٠٥) : **تفعيل دور المرأة المصرية في عملية التنمية الاجتماعية**، قضايا عربية معاصرة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد الله البهنساوى(٢٠٠٨) : **قضايا المرأة المعاصرة بالقطاع غير الرسمي**، رسالة دكتوراه (منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، د.ن.
- عبد المنعم المشاط(٢٠٠٥): **التنمية السياسية في العالم الثالث**: نظريات وقضايا ،العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع.
- عبد المعطي محمد عساف(١٩٨٧) **مقدمة إلى علم السياسة** ،عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط٢.
- عبد الهادي الجوهري(١٩٨٤): **المشاركة الشعبية**،دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشروق،القاهرة.
- عزة سليمان (٢٠٠٤) : **التمكين السياسي للمرأة في مصر**، المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية، تنظيم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، ١١ – ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤ .
- عطيات أحمد إبراهيم (٢٠٠١) : **معوقات المشاركة السياسية للمرأة العاملة**، بحث منشور ، المؤتمر السنوي الثاني عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم .
- علياء شكري وآخرون(٢٠٠١) : **علم اجتماع المرأة**، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- علي عبد الرازق جلبي (٢٠٠٠):**الشباب والمشاركة السياسية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
- كفاح حداد (٢٠٠١) : **المرأة والعمل السياسي**، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر.

- ليلي الخواجة (٢٠٠٠): **المرأة وسوق العمل في مصر ، المجلس القومي للمرأة**، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، القاهرة.
- مجدي فاوى تركس(٢٠٠٧) :**تنمية الثقافة السياسية للمرأة بصعيد مصر**، ورقة مقدمة إلى البرنامج التنموي للمرأة والطفل بسوهاج،خلال الفترة من ١١: ١٢ أبريل .
- محمد الجوهري وآخرون(١٩٩٥) :**التغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- محمد حسين محمد(٢٠٠١):**التنمية المحلية والعولمة**،بور سعيد،مكتبة الجلاء.
- محمد عاطف غيث وآخرون (١٩٨٢) **دراسات في علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
- محمد منيف العجمي (٢٠٠٠) : **المرأة والمشاركة السياسية**، نظرة علمية تحليلية، بيروت، دار الجديد .
- محمود عبد الفضيل (٢٠٠١): **مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة**، دار الشروق، القاهرة.
- مديحه أحمد عبادة (٢٠٠٠) : **الخصائص الاجتماعية للمرأة المشاركة في الأنشطة السياسية**، (ورقة عمل منشورة بالمؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية، القاهرة .
- مصطفى جمال الدين(٢٠٠٩) :**التغييرات الاجتماعية وأسبابها**،مكتبة الانجلو،القاهرة.
- مصطفى عوض، محمد الشرقاوي (٢٠٠١) : **المرأة والعمل الحزبي**، دراسة حالة للمرأة بالحزب الوطني بأمانة القاهرة، بحث منشور ، مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية، مركز البحوث النفسية، جامعة المنيا، مج (١٢)، ج (١)، أكتوبر.
- مطبوعات المنتدى الفكري الثاني **للمجلس القومي للمرأة حول المشاركة السياسية** ٢٠١٢/٧/١٢ .
- منى ذو الفقار(٢٠٠٠) : **المرأة المصرية في عالم متغير**، "بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، القاهرة.
- ناهد المنشاوي (٢٠٠٩): **المرأة والانتخابات**،المجلس القومي للمرأة، القاهرة.

- نادية قاسم (٢٠٠١) : **معوقات المشاركة النسائية في الوطن العربي واستراتيجيات للتغلب عليها**، بحث منشور،المؤتمر العلمي السنوي التاسع " التربية وتنمية ثقافة المشاركة وسلوكياتها في الوطن العربي، ٢ – ٣، مايو .

- نادية عبد العزيز محمد (٢٠٠٥) : **اتجاهات المرأة العاملة نحو المشاركة السياسية، تصور مقترح في إطار النموذج المعرفي السلوكي في خدمة الجماعة لتنميتها**، بحث مقدم ، المؤتمر السنوي السادس عشر الخدمة الاجتماعية وعصر المعلومات، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة .

- نازلي الشربيني(٢٠٠٠): **(المساواة أمام القانون) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، القاهرة.

- نورا طلعت إسماعيل رمضان : **المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية ، دراسة حالة لعضوات المجلس القومي في مدينتي المنصورة** والقاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة .

- نهى محمد فهمي(٢٠٠٤) :**المرآة والسياسة في مصر "المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود**، المكتبة المصرية.

- هاني عياد (٢٠٠٥) : **المشاركة السياسية عقبات تمنع الانخراط في العمل السياسي**، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، ٢١ – ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥، مركز البحوث للدراسات السياسية، مج (١)، جامعة القاهرة، مكتبة الشروق الدولية .

- www.anhri.net/wp :

- هايدى حسام الدين حسن(٢٠٠٣)،**المحددات الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية** : دراسة ميدانية بمدنية المنيا، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس.

- همت حسن عبد المجيد (٢٠٠١) : **دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية للطالبات**، بحث منشور، مؤتمر تنمية المرأة العربية، الإشكاليات وآفاق المستقبل، جامعة جنوب الوادي، مركز دراسات الجنوب، المركز العربي للتعليم، أسيوط .

- هناء حسنى محمد النابلسي(٢٠١٠) **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية**، ط١، دار مجدلاوى.

- هيلة حمد المكيمى (٢٠١٠) : **العوامل المؤثرة في حصول المرأة على حقوقها السياسية**، بحث تحت الطبع ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة، مجلس النشر العلمي .

- هناء الجوهري (٢٠٠٠) : **دراسة تحليلية لشهادات المشاركات فى الحياة العامة العربية**، منشور ، أعمال ندوة المرأة العربية والحياة العامة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر.

- هنري عزام (٢٠٠٢) : **المرأة العربية والعمل** ، مؤتمر مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في التنمية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية .

- يوسف خليفة اليوسف (٢٠٠١) : **المشاركة السياسية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي**، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي،، ع (٢٩٠)، أبريل .

- Allum, Perey (2005) : **State and Society in Western Europe**, England, Hart Olls, LTD, Cornwall, PP. 122 – 123 .

- Haseeb, Marwa Mahmoud(2012); **Determinants of women's representation in Parliament in Egypt and Germany** , (M.Sc.) –. Faculty of economics and Political Science. Department of Political Science , Cairo University.

- Henden Thomasa;(2003) **Democratic ideas1989–2001, understand audings practice and attitudes among Communist Hungary** , Syracuse University,2003.

- High Commissioner For Human Rights (2002) : **A Human Rights Approach to Poverty Reducation Strategies,** Geneva, United Nations PP. 314 – 315 .

- Kefen Albert(2009); **The effect of political participation on political and economic development** ,vol., no .8 .

- - Mariz Tadros(2012); **Egypt's women have had enough of being told to cover** up,29 may. http://www.theguardian.com/commentisfree/2012/may/29/egypt-women-cover-up-copticcyclopedia of The Social Science , N. Y, Collier Macmillan.
- Mcclosky H., (2010): **Political Participation " International En** MYrom Weiner(2009);political participation , NY, Princeton University press.
- Saunders, Peter & Harris, Colin(2004); **Privatization & women work**, British Library.
- Seaten Alfan (2005); **a Social worker as Enabler In Citizen Participation** ,NY.
- Squires, J. & Jones, M. W., (2001) : " **Women in Parliament a Comparative Analysis** " Eoc, Manchester.
- Tamara Jacka, Sally Sargeson(2015); **Women's Participation in Rural China's Self-Governance**: Institutional, Socioeconomic, and Cultural Factors in ;Jiangsu County , : A New Perspective on Gender, Representation, and Democracy, Critical Asian Studies.
- Ross G(2002); **Case Histories in Community Organization** , NY , mac harper .
- http://www.sis.gov.eg/Ar/**Templates**/**Articles**/**tmpArticles.aspx**?CatID=4481

ملحق يوضح

استبيان المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

مسلسل عام	
مسلسل خاص	

انـاتبــي الاســـتمارة ســرية للغايـــة ولـن تســـتخدم إلا فــي أغراض البحـــث

استبيان

المشاركة السياسية للمرأة المصرية

لقياس **التغيرات الاجتماعية و الثقافية وعلاقتها بالمشاركة السياسية للمرأة المصرية**

The impact of social and cultural changes on the political participation of Egyptian women

إعداد

أ.م.د/ هاله منصور

أستاذ علم الاجتماع بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها

العام الجامعي

١٤٣٧ – ٢٠١٦

السيدة /

تحية طيبة لسيادتكم وبعد،،،،،،،،

تقوم الباحثة / هالة منصور، بإعداد بحث يستهدف التعرف على اثر التغيرات الاجتماعية و الثقافية علي المشاركة السياسية للمرأة المصرية

لذا أرجو من سيادتكم قراءة الأسئلة الخاصة بالاستبيان بدقة وعناية والإجابة على التساؤلات الواردة، مع العلم بان جميع الإجابات الواردة التي تعبر عن الرأي الشخصي صحيحة ، وغير وارد بالاستبيان مؤشرا لإجابات صحيحة أو خاطئة ، فقد صمم الاستبيان خصيصا لقياس الاتجاهات النسائية حول ما يستهدف البحث قياسه

وإذ تؤكد الباحثة على سرية المعلومات التي توضحونها وعدم استخدامها في أي غرض خلاف البحث العلمي.

وفي النهاية يطيب للباحثة أن تتقدم لسيادتكم بوافر الاحترام والتقدير علما بان التعديلات الواردة ستحظي بكامل الاهتمام والعناية من جانب الباحثة

ولسيادتكم جزيل الشكر

الباحثة

١- الاسم

	اختياري

٢- العمر:

م	العمر	
أ	١٨ – أقل من ٢٣	( )
ب	٢٣ – أقل من ٢٨	( )
ج	٢٨ – أقل من ٣٢	( )
د	٣٢ – أقل من ٣٥	( )

٣- الحالة الاجتماعية :

م	الحالة الاجتماعية	
أ	انسه.	( )
ب	متزوجة.	( )
ج	أرملة.	( )
د	مطلقة.	( )

٤- الحالة التعليمية :

م	الحالة التعليمية	
أ	مؤهل متوسط.	( )
ب	مؤهل فوق المتوسط.	( )
ج	مؤهل جامعي.	( )
د	دراسات عليا.	( )

٥- المهنة :

م	المهنة	
أ	موظفة حكومية.	( )
ب	موظفة قطاع خاص.	( )
ج	أعمال حرة.	( )
د	بدون عمل.	( )

٦- الدخل الشهري:

م	الدخل الشهري	
أ	أقل من ٥٠٠ جنيه.	( )
ب	١٠٠٠ – أقل من ٥٠٠ جنيه	( )
ج	١٥٠٠ – أقل من ١٠٠٠ جنيه	( )
د	٢٠٠٠ – أقل من ١٥٠٠ جنيه	( )
هـ	أكثر من ٢٠٠٠ جنيه	( )

٧- نوع العضوية بالمركز :

م	نوع العضوية	
أ	عضوية شرفية.	( )
ب	عضوية منتسبة.	( )
ج	عضوية عاملة.	( )

٨- مدة العضوية بالمركز :

م	مدة العضوية بمراكز الشباب	
أ	سنة واحدة	( )
ب	سنتان	( )
ج	ثلاث سنوات	( )
د	أربع سنوات فأكثر	( )

٩- عدد البرامج التثقيف السياسي التي اشتركي بها حتى الآن:

م	عدد برامج التثقيف السياسي التي اشتركوا فيها	
أ	برنامج	( )
ب	اثنان	( )
ج	ثلاث برامج	( )
د	أكثر من ثلاث	( )

١٠-ما هي الأسباب التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية من وجهة نظرك ؟

م	الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية	نعم	إلى حد ما	لا
أ	تحقيق الرضا الشخصي والوظيفي	( )	( )	( )
ب	تحقيق الذات وتنمية الشخصية	( )	( )	( )
ج	ارتباط برامج التثقيف السياسي بمجال عملي	( )	( )	( )
د	وجود الرغبة في خوض الانتخابات البرلمانية	( )	( )	( )
هـ	مزاولة أنشطة جديدة ومختلفة	( )	( )	( )
و	اكتساب مهارات تساعدني في العمل	( )	( )	( )
ز	توفر الميول نحو خوض انتخابات المحليات	( )	( )	( )
ح	الحصول على وظيفة سياسية قيادية	( )	( )	( )
ط	خدمة المنطقة التي أقيم فيها وحل مشكلاتها.	( )	( )	( )
ك	تنمية الإحساس بأهمية العمل الجماعي	( )	( )	( )
ل	اكتساب معارف جديدة لازمة للمشاركة السياسية	( )	( )	( )
م	من أجل خدمة المرأة في مجالات العمل المختلفة .	( )	( )	( )

١١-ما برامج التثقيف السياسي التي اشتركي فيها فعلياً ؟

م	برامج التثقيف السياسي التي اشتركت فيها عينة الدراسة فعلياً	نعم	إلى حد ما	لا
أ	برنامج تنمية الوعي السياسي للقيادات النسائية.	( )	( )	( )
ب	برنامج التنمية البشرية لتأهيل القيادة النسائية.	( )	( )	( )
ج	برنامج إعداد قيادات لصنع واتخاذ القرارات .	( )	( )	( )
د	برنامج إعداد القيادات النسائية للعمل السياسي .	( )	( )	( )
هـ	برنامج إعداد أعضاء حزبيين .	( )	( )	( )
و	برنامج تنمية المهارات السياسية والدبلوماسية للقيادات النسائية.	( )	( )	( )
ز	برنامج إعداد قيادات نسائية برلمانية .	( )	( )	( )
ح	برنامج تنمية الوعي السياسي للمرأة المصرية .	( )	( )	( )
ط	برنامج تنمية القيادة النسائية بمنظمات المجتمع المدني .	( )	( )	( )
ك	برنامج تدريبي لرفع الكفاءة في مجالات الإدارة السياسية .	( )	( )	( )

١٢-من وجهة نظرك ما التغيرات الاجتماعية التي أثرت على المشاركة السياسية للمرأة المصرية ؟

م	التغيرات الاجتماعية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية	نعم	إلى حد ما	لا
أ	تغير القيم الاجتماعية حول المشاركة الايجابية للمرأة فى الأنشطة السياسة	( )	( )	( )
ب	المساواة بين الحقوق والواجبات أعطي للمرأة فرص المشاركة بقوة.	( )	( )	( )
ج	الأحداث المجتمعية أعطى للمرأة دافعية إبداء الآراء والقرارات والمشاركة في صنعه واتخاذه .	( )	( )	( )
د	تفاعل المرأة مع أحداث تغير المجتمع والثورات دافع لمشاركتها سياسيا	( )	( )	( )
هـ	فكرة الرفاهية الاجتماعية كان دافعا لمشاركة المرأة فى صنعها مساواة بالرجل .	( )	( )	( )
و	زيادة وعي المرأة لمشكلات المجتمع والرغبة في التفاعل مع مجرياتها.	( )	( )	( )
ز	تغير نمطية التفاعلات الاجتماعية أعطى للمرأة الحق فى مشاركة الرجل في كافة مناحي الحياة .	( )	( )	( )
ح	تغير الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات السلبية ببعض مناطق الرفض لمشاركة المرأة والدعوة لحفظ حقوقها	( )	( )	( )
ط	تغير شبكة العلاقات الاجتماعية للمرأة دافعا لمشاركتها سياسيا .	( )	( )	( )
ك	مسئولية المرأة عن أنشطة إعادة الإنتاج البشري يعد حافزا للمشاركة السياسية وإبراز دورها الفعال للعنصر البشري .	( )	( )	( )
ل	تغيير نظرة المجتمع للمرأة باقتصار دورها نحو الإنجاب والتربية.	( )	( )	( )
م	تغير وجهة منظمات المجتمع المدنى نحو حماية الحقوق الاجتماعية للمرأة كان دافعا لمشاركتها سياسيا .	( )	( )	( )
ن	منافسة المجتمع الريفى والحضرى حول إظهار الحقوق الاجتماعية للمرأة كان حافزا لظهور رغبتها فى المشاركة	( )	( )	( )

١٣-ما التغيرات الثقافية الطارئة التي أثرت على المشاركة السياسية للمرأة المصرية

م	التغيرات الثقافية وتأثيرها على المشاركة السياسية للمرأة المصرية	نعم	إلى حد ما	لا
أ	ظهور تخصصات جديدة في المجال السياسي مع ضرورة أن	( )	( )	( )
ب	رغبة الأحزاب السياسية في تثقيف وتوعية العنصر النسائي نحو	( )	( )	( )
ج	تقلد المرأة لمناصب قيادية عالميا دافعا للاتجاه نحو تنميتها	( )	( )	( )
د	اتجاه القوي المجتمعية لتمكين المرأة في تحقيق التنمية البشرية	( )	( )	( )
هـ	التأكيد على قيم المواطنة حافز لمشاركة المرأة سياسيا بجانب	( )	( )	( )
و	اتجاه النظام السياسي حول محاربة بطالة النساء والدعوة	( )	( )	( )
ز	مساهمة التعليم في زيادة فاعلية المشاركة السياسية للمرأة	( )	( )	( )
ح	زيادة عدد المنظمات الداعمة لحرية المرأة ومناهضة التمييز	( )	( )	( )
ط	تطور المستوي التعليمي بزيادة عدد الحاصلات على الماجستير	( )	( )	( )
ك	اتجاه الديمقراطية على تأكيد حرية الفكر وإبداء الرأي وإعلان	( )	( )	( )
ل	تعديل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية بشأن دعم	( )	( )	( )
م	دعوة وحث الإعلام على ضرورة حفز مشاركة المرأة سياسيا .	( )	( )	( )
ن	تغير اتجاهات المرأة العاملة نحو أنشطة المشاركة السياسية	( )	( )	( )
ف	اتجاه المناهج الدراسية الحالية لإبراز الدور السياسي للمرأة عبر	( )	( )	( )
ق	التنوع المهني وظهور الحاجة للتخصص السياسي للمرأة	( )	( )	( )
س	إبراز دور المرأة السياسي من خلال ثورات الربيع العربي .	( )	( )	( )

١٤-ما المعوقات التي تراها من وجهة نظرك تحول دون المشاركة السياسية للمرأة المصرية؟

م	المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة المصرية	نعم	إلى حد ما	لا
أ	ضعف الرغبة لدى المرأة في المشاركة السياسية .	( )	( )	( )
ب	ضعف دور وسائل الإعلام في توجيه الدولة نحو المشاركة	( )	( )	( )
ج	ضعف التشريعات التي تنظم مشاركة المرأة في الحياة السياسية .	( )	( )	( )
د	عدم اهتمام منظمات المجتمع المدني بدعم حقوق المرأة السياسية .	( )	( )	( )
هـ	شيوع التقليد المجتمعي حول ذكورية المناصب القيادية والسياسية	( )	( )	( )
و	غياب حافز مشاركة المرأة وشيوع مفهوم التمييز.	( )	( )	( )
ز	غموض النصوص القانونية المتعلقة باليات مشاركة المرأة سياسيا .	( )	( )	( )
ح	ضعف برامج التأهيل والتثقيف والتوعية السياسية للمرأة .	( )	( )	( )
ط	عدم إعطاء المرأة صوتها للمرشحات السيدات وذلك لعدم وعي	( )	( )	( )
ك	عدم الاستقلال الاقتصادي للمرأة بما يحفزها على المنافسة	( )	( )	( )
ل	عدم تحمس الأحزاب والقوي السياسية لترشيح النساء علي قوائمها .	( )	( )	( )
م	النظام الانتخابي وتأثيره علي المشاركة الانتخابية للمرأة.	( )	( )	( )

١٥-ما المتطلبات التي تراها لحفز المرأة المصرية للمشاركة السياسة؟

م	متطلبات حفز المشاركة السياسة للمرأة المصرية	نعم	إلى حد	لا
أ	أن تضع منظمات المجتمع المدني دعم حقوق المرأة السياسية	( )	( )	( )
ب	تعديل النصوص القانونية التي تضمن حق المرأة بالمشاركة	( )	( )	( )
ج	وجود مناصب قيادية سياسيا تضطلع بها المرأة دون منافسة	( )	( )	( )
د	البعد عن القهر السياسي الذي يمنع مشاركة المرأة في الحياة	( )	( )	( )
هـ	ضمان وجود حافز مشاركة المرأة والقضاء على التمييز السياسي	( )	( )	( )
و	ضرورة إسهام المرأة في رسم السياسة العامة للمجتمع.	( )	( )	( )
ز	صياغة التشريعات بطرق تنظم مشاركة حقيقية للمرأة في الحياة	( )	( )	( )
ح	شيوع التقليد المجتمعي حول ذكورية المناصب القيادية	( )	( )	( )
ط	تمكين برامج التأهيل والتثقيف والتوعية السياسية للمرأة .	( )	( )	( )
ك	وجود الدعم الاقتصادي للمرأة بما يحفزها على المنافسة	( )	( )	( )
ل	عدم تحمس الأحزاب والقوي السياسية لترشيح النساء علي	( )	( )	( )
م	ضمان أعداد محددة قانونا لضمان مشاركة المرأة في قوائم	( )	( )	( )
ن	تعديل النظام الانتخابي لتحفيز المشاركة السياسية للمرأة.	( )	( )	( )
ف	تحفيز وحث إعطاء المرأة صوتها للمرشحات السيدات وتوعية	( )	( )	( )
ق	تفعيل دور وسائل الإعلام في توجيه الدولة نحو المشاركة	( )	( )	( )